UNDRR
UN Office for Disaster Risk Reduction

القدرة على الصمود
بطاقة القياس في المدن

ديسمبر ٢٠٢٢

مرفق لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

الإصدار ١.٠

القدرة على الصمود بطاقة القياس في المدن:
ملحق لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة الإصدار ٠.١

قائمة المحتويات

مقدمة 4
الأساسية ١: الإعداد من أجل القدرة على الصمود 6
س ١.١ عدم ترك أحد خلف الركب 7
س ١.٢ التنظيم والتنسيق والمشاركة 8
الأساسية ٢: تعريف وفهم واستخدام سيناريوهات المخاطر الحالية والمستقبلية 9
س ١.٢ تصميم تحليلات المخاطر الشاملة للإعاقة وسيناريوهات المخاطر 11
٢.٢ التأثيرات المتتالية 12
الأساسية ٣: تعزيز القدرة المالية من أجل القدرة على الصمود 13
س ١.٣ الآليات المالية الشاملة 14
الأساسية ٤: تطبيق تصاميم وتنمية حضرية قادرة على الصمود 15
س ١.٤ التصميم الحضري المرن الشامل 16
س ٢.٤ قوانين ومعايير البناء 17
س ٣.٤ قوانين ومعايير البناء 18
س ٤.٤ إزالة المعوقات البيئية 19
الأساسية ٥: حماية الحواجز الطبيعية لتعزيز المهام الوقائية للنظم البيئية الطبيعية 20
س ١.٦ بناء القدرات والإدماج من أجل الصمود 23
س ٢.٦ اللغة التي يمكن الوصول إليها 24
الأساسية ٧: فهم وتعزيز القدرة المجتمعية على الصمود 25
س ١.٧ المشاركة الفعالة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة 26
س ٢.٧ بناء القدرات من قبل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجلها 27
الأساسية ٨: زيادة قدرة البنية التحتية على الصمود 28
س ١.٨ الحماية من العنف 29
الأساسية ٩: ضمان الاستجابة الفعالة للكوارث 30
س ١.٩ الكشف الشامل والمراقبة والإنذارات المبكرة 31
س ٢.٩ التدريبات 32
س ٣.٩ حملات التوعية والتدريبات متعددة السيناريوهات 33
الأساسية ١٠: الإسراع في عملية التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل 34
س ١.١٠ إعادة الإعمار والتأهيل الشامل 35
س ٢.١٠ مجموعة الدروس المستفادة 36
المرفق ١: المصطلحات 37
المرفق ٢: لمحة عن المدينة أو الحكومة المحلية 39
تحديد أصحاب المصلحة والمجموعات ذات الصلة 40

المرفق ٣: معلومة إضافية 41

معلومات أساسية 41

النطاق 43

الإطار التنظيمي 43

تم اعتماد إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ من قِبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ لتحقيق "الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسُبل العيش والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والشركات والمجتمعات والبلدان". من بين أمور أخرى، ينص إطار سِنداي على: 43

الإطار المفاهيمي 44

شكر وتقدير 46

معلومات الاتصال 46

جدول الجداول

جدول 1 : المصطلحات والشرح 37
جدول 2 : نموذج بيانات المدينة المصنفة عن الأشخاص ذوي الإعاقة 39
جدول 3 : نموذج حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في المدينة/الحكومة المحلية 40
جدول 4 : نموذج معلومات المجموعات ذات الصلة (معلومات أصحاب المصلحة) 40

مقدمة

فإن الصمود الحقيقي يدعو أيضًا إلى الإدماج والتفاعل الهادف والمشاركة النشطة، حيث يجب أيضًا أن تراعي الاستراتيجيات والخطط المحلية الإجراءات التي تهدف إلى عدم ترك أي شخص خلف الركب.

كما لوحظ في الفترة التي سبقت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عقد في عام ٢٠١٦ في كيتو، الإكوادور، "من الممكن أن يكون التحضر وسيلة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. يمثل النقص الحالي في إمكانية الوصول إلى البيئة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة على وجه الخصوص في العديد من المدن في العالم تحديًا كبيرًا وفرصة استراتيجية لتعزيز جدول أعمال حضري شامل يسهل الوصول إليه"[1]

أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم التحديات والعقبات الحالية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. فالظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المواتية أو التمييزية للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام قد وضعتهم في أوضاع من الفقر أو الفقر المدقع التي قد تزداد[2] أثناء الكارثة وبعدها. لذلك، فهناك حاجة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان لإدارة مخاطر الكوارث الشاملة للإعاقة والحد منها والذي يعزز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات، لا سيما في المناطق الحضرية. وهذا بدوره يتطلب قاعدة أدلة بمعلومات سليمة وبيانات مفصلة وإرشادات وأدوات أخرى لدعم تطوير سياسات واستراتيجيات وخطط مرنة وشاملة للحد من مخاطر الكوارث.

في الوقت نفسه، فإن **بطاقة قياس القدرة على الصمود في المدن** (*"بطاقة القياس في المدن"*)[3] هي أداة مصممة لمساعدة البلدان والحكومات المحلية في مراقبة ومراجعة التقدم وتحديد التحديات المحتملة في تنفيذ إطار سِنداي على المستوى المحلي. وتدعم تطوير الاستراتيجيات والخطط المحلية للحد من المخاطر (خطط عمل المرونة) وهو جزء من برنامج **جعل المدن قادرة على الصمود حتى عام ٢٠٣٠ (MCR2030)**[4]، الذي أطلقه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) وشركاؤه في عام ٢٠٢٠. تعمل هذه المبادرة بين أصحاب المصلحة المتعددين على تحسين القدرة المحلية على الصمود من خلال الاضطلاع بأنشطة توعوية، ومشاركة المعارف والتجارب، وتأسيس شبكات للتعلم بين المدن. في الوقت نفسه، تقود المبادرة بناء القدرات التقنية، وتربط بين مستويات حكومية متعددة وتعزز الشراكات الاستراتيجية من خلال تعزيز تطوير استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المحلية والقدرة على الصمود.

تم تطوير هذا ***الملحق الخاص بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة*** كمكمل لبطاقة القياس في المدن ويدعم تقييم قدرات الحكومة المحلية لتصميم وصياغة وتنفيذ سياسات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحد من مخاطر الكوارث. وهو يدمج الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء لا يتجزأ من تطوير هذه الاستراتيجيات المحلية، بهدف تعزيز المدن التي تزداد قدرة على الصمود وشمولية فيما يتعلق بمخاطر الكوارث. ويستجيب لنداء الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الذي أشار، باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في يونيو ٢٠١٩، إلى أن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة يُعدُّ أمرًا محوريًا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأنه عندما نزيل السياسات أو التحيزات أو العقبات التي تحول دون إتاحة الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، فإن النفع يعود على العالم بأسره.[5]

---

[1] إمكانية الوصول وإدماج ذوي الإعاقة في التنمية الحضرية. (٢٠١٥). الأمانة العامة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (DESA)، مع مدخلات من مكاتب موئل الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام بشأن الإعاقة وإمكانية الوصول

[2] https://www.undrr.org/publication/undrr-americas-caribbean-covid-19-brief-people-disabilities-face-covid-19-americas-and

[3] https://mcr2030.undrr.org/disaster-resilience-scorecard-cities

[4] http://mcr2030.undrr.org

[5] https://news.un.org/en/story/2019/06/1040231

يتضمن معايير محددة بشأن الاعتبارات الخاصة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في كل من **الأساسيات العشرلجعل المدن قادرة على الصمود**[6] التي تم تصميمها لدعم تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي. وبالإضافة إلى مبدأين شاملين، و**التشاور الوثيق مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمشاركة النشطة من خلال المنظمات التي تمثلهم**[7]**وإمكانية الوصول**، يسعى الملحق الحالي إلى توسيع نطاق عملية بطاقة القياس ودعم صياغة الاستراتيجيات والخطط المحلية لتعزيز مدن أكثر قدرة على الصمود وشمولية.

يوجد إجمالي ١٩ سؤالاً / مؤشرًا، كل منها بدرجة ٠-٣، حيث ٣ هي أقصى درجة ممكنة.

يوصى باستخدامه في ورشة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين مدتها من نصف يوم إلى يوم كامل.

لمزيد من المعلومات الأساسية والمفاهيمية، يرجى الاطلاع على قسم المرفقات في نهاية هذا المنشور.

[6] https://mcr2030.undrr.org/ten-essentials-making-cities-resilient

[7] بناء على المادة ٣.٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

"عندما يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في عمليات صنع القرار، فهذا يوفر دعمًا قويًا لضمان أن تكون السياسات والاستراتيجيات والبرامج والعمليات أكثر فعالية في معالجة الحواجز التي تحول دون الإدماج وأكثر صلة بدعم مشاركتهم الكاملة والمتساوية. يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بخبرة مباشرة في التحديات التي يواجهونها ويعرفون بشكل أفضل ما يمكن القيام به لتعزيز حقوقهم ورفاههم. بالإضافة إلى ذلك، تعد المشاركة النشطة للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم جزءًا أساسيًا من تغيير المواقف والتخلص من وصمة العار".

إنشاء هيكل تنظيمي وتحديد العمليات اللازمة لفهم واتخاذ الإجراءات للحد من التعرض للكوارث وتأثيرها والتعرض لها.

- إشراك العديد من الجهات الفاعلة والقطاعات لضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة وإمكانية الوصول إليها للجميع في إنشاء مكان أو آلية للتنسيق داخل الحكومة المحلية.
- ممارسة قيادة قوية واكتساب التزام قوي بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على أعلى مستوى ممكن داخل السلطات المحلية المنتخبة، مثل رؤساء البلديات.
- توعية وتدريب الأقسام والوحدات والإدارات الحكومية المحلية على أهمية أن تكون شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في الحد من مخاطر الكوارث من أجل تحقيق أهداف سياساتها وبرامجها، وتعزيز إطار تمكيني يسهل التعاون حسب الحاجة.
- التأكد من أن جميع المداولات داخل الحكومة المحلية تتضمن بشكل روتيني الآثار المترتبة على القدرة على الصمود، والتأكد من أن تلك الآثار المترتبة على القدرة على الصمود الناشئة عن السياسات واللوائح المطبقة يتم تقييمها أيضًا، وأن الإجراء يتم اتخاذه حسب الاقتضاء. ينبغي تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظماتهم في مثل هذه المداولات، مع مراعاة التنوع الكامل للإعاقة وعدم التجانس أو التقاطع التي يمثلها هؤلاء الأشخاص من حيث هويتهم الجنسية والعِرق ووضعهم كمهاجرين، كعوامل تمايز أخرى.
- التفاعل وبناء شراكات مع جميع مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات الحكومية على جميع المستويات (على سبيل المثال، الوطنية أو الولاية أو المدينة أو المقاطعة أو المنطقة أو التقسيمات الفرعية الأخرى، ومع المدن أو البلدان المجاورة، حسب الاقتضاء)، والمجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص. وينبغي أن تشمل هذه الشراكات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات من أجلهم.
- المشاركة والتعلم من مبادرات وشبكات المدن الأخرى (على سبيل المثال، برامج التعلم من مدينة إلى مدينة، ومبادرات القدرة على الصمود، وتغير المناخ، وغير ذلك). يجب أن تكون مثل هذه المشاورات شاملة من حيث التواصل والمشاركة الهادفة من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى عمليات التواصل مع المدن الأخرى، يمكن النظر في عمليات التواصل مع التحالفات والشبكات التي تركز على الدعم الاجتماعي والمجتمعي، لا سيما تلك التي تركز على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمكنهم تقديم التوصيات والتوجيه الفني والتدريب.
- وضع استراتيجيات وقوانين ومدونات حسب الضرورة، أو إدماج سمات القدرة على الصمود في السياسات الحالية، لتجنب خلق مخاطر جديدة وتقليل المخاطر الحالية. توسيع هذه الأدوات التنظيمية للتفكير في الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم وتمكينهم وضمان مشاركتهم الكاملة في مراجعات السياسات.
- وضع سياسات لجمع البيانات وإدارتها بحيث يمكن مشاركة هذه البيانات مع جميع أصحاب المصلحة والمواطنين بطريقة تحترم السرية ولكنها تعزز أيضًا القدرات التنظيمية لإدارة وتقليل المخاطر في المجتمعات. يجب تصنيف البيانات حسب الجنس والعمر والإعاقة باستخدام منهجية معترف بها دوليًا لضمان الاتساق والقابلية للمقارنة.
- إنشاء آليات إبلاغ لجميع المواطنين ليحصلوا على المعلومات ذات الصلة بالقدرة على الصمود، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وجميع الشكاوى والتعليقات، وتحسين جمع البيانات بمرور الوقت (على سبيل المثال، النظر في استخدام أدوات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) مثل بطاقة القياس هذه)، والسماح بمشاركة المعلومات مع المنظمات الأخرى والجمهور. يجب أن تتضمن هذه التقارير مؤشرات واضحة تقيس شمول المجتمع بأسره.

س ١.١ عدم ترك أحد خلف الركب
سؤال
هل تحدد الخطة الرئيسية (أو الخطة / الاستراتيجية المحلية ذات الصلة) الأشخاص ذوي الإعاقة وتضمينهم كجزء لا يتجزأ من إدارة المخاطر، على النحو الذي يعززه إطار سِنداي واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟
تعليقات
يتناول إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ الإعاقة في سياق مبادئه التوجيهية، مع التركيز على إمكانية الوصول والإدماج وكذلك الاعتراف بالمشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة كعوامل للتغيير. تتناول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الجوانب الأساسية للحد من مخاطر الكوارث. من بين أهم المواد الموجودة في الاتفاقية، يمكننا تسليط الضوء على: - المادة ٥: تحظر الدول الأطراف أي تمييز على أساس الإعاقة وتكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الحماية القانونية المتساوية والفعالة من التمييز على أي أساس. - المادة ١٠: تؤكد الدول الأطراف من جديد أن لكل إنسان الحق الأصيل في الحياة وتتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعًا فعليًا بهذا الحق على قدم المساواة مع الآخرين. - المادة ١١: تتعهد الدول الأطراف بتقديم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ والكوارث والمصائب. - المادة ١٧: تتعهد الدول الأطراف بتوفير الحماية للسلامة البدنية والعقلية على قدم المساواة مع الآخرين. من الضروري تحديد الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال آلية مثل السجل، مما يجعل من الممكن الفهم المكاني والاسمي ونوع الإعاقة وموقعهم وانتمائهم وجهات الاتصال الخاصة بهم وتمثيلهم، من بين العناصر الرئيسية الأخرى للاعتراف بهم.
الإجابات
٣ - تعتبر الخطة المحلية الأشخاص ذوي الإعاقة جزءًا لا يتجزأ منها، حيث تحددهم وتشركهم في غالبية، إن لم يكن كل، التدابير والإجراءات والمشاريع والمبادرات من خلال المشاركة الفعالة.
٢ - تأخذ الخطة المحلية الأشخاص ذوي الإعاقة بعين الاعتبار ولديها آلية لتحديد هويتهم، لكن لم يتم إدماجهم أو مشاركتهم الكاملة بعد.
١ - تشمل الخطة المحلية الأشخاص ذوي الإعاقة ولكن ليس لديها آلية محددة لتحديدهم وإدماجهم ومشاركتهم الكاملة.
٠- لا تراعي الخطة المحلية الأشخاص ذوي الإعاقة في إجراءاتها وأعمالها ومشاريعها ومبادراتها.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

س ١.٢ التنظيم والتنسيق والمشاركة
سؤال
هل هناك جهة اتصال معينة على مستوى الحكومة المحلية لديها القدرة على صنع القرار والموارد الكافية لتنسيق ومعالجة إدماج الإعاقة في الحد من مخاطر الكوارث؟
تعليقات
يرجى مراعاة الاعتبارات التالية: هل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة جزء لا يتجزأ من العمل المشترك بين الوكالات والحكومة المحلية؟ هل يوجد مخطط تنظيمي واضح للحد من مخاطر الكوارث لجميع الوكالات التي تشمل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs) وجوانب تتعلق بالحد من مخاطر الكوارث الذي يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة؟ هل لكل وكالة أو كيان داخل البلدية دور واضح وموثق في إدماج الإعاقة وهل قبلت هذا الدور؟ هل مخصصات التمويل محددة بوضوح لوظائف التنسيق؟ هل توجد مبادرات واستراتيجيات وخطط تعزز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحد من مخاطر الكوارث؟ يعني الآلية متعددة القطاعات وجود هيئة متعددة التخصصات ومتعددة المؤسسات لتعزيز مشاركة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحد من مخاطر الكوارث.
الإجابات
٣ - توجد آلية على مستوى القطاع / متعددة القطاعات محددة أو جهة تنسيق بلدية مزودة بموارد بشرية ومالية كافية تؤثر بشكل فعال على تعريف الاستعداد الشامل ومهام الاستجابة.
٢- موجودة ولديها موارد بشرية كافية ولكن مواردها المالية غير كافية وتأثيرها محدود.
١ - موجودة ولكن لديها موارد بشرية و / أو مالية محدودة وتأثير ضئيل على آليات التأهب والاستجابة البلدية.
٠ - غير موجودة.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

تشير شبكة إدارة مخاطر الكوارث الشاملة لذوي الإعاقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أمريكا اللاتينية والكاريبي شبكة الحد من مخاطر الكوارث الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة) إلى أنه: "لقد ثبت أن الأشخاص ذوي الإعاقة يُستبعدون عادةً من جميع المراحل التي تعتبر تقليديًا مراحل دورة إدارة مخاطر الكوارث. في مرحلة التحليل، يكون الأشخاص ذوو الإعاقة غير مرئيين ولا يشكلون جزءًا من عمليات التخطيط".

يجب على الحكومات المحلية تحديد وفهم مخاطرها، من خلال التقييمات والسيناريوهات الخاصة بالأحداث المحتملة، واستخدام هذه المعرفة لتوجيه عملية صنع القرار. كما يجب أن تحدد سيناريوهات المخاطر وحالات التعرض ومواطن الضعف، فضلاً عن القدرات الحالية، على الأقل في السيناريوهات "الأكثر احتمالاً" و "الأكثر خطورة" (أسوأ الحالات)، مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب التالية:

- كيف يمكن أن تتحد المخاطر المتعددة، وكذلك كيف يمكن لأحداث الكوارث الصغيرة المتكررة (إذا كان هناك مخاطر ذات صلة بها) أن يكون لها تأثير مضاعف بمرور الوقت. يجب قياس التأثير على الأشخاص ذوي الإعاقة بالمعلومات الإحصائية ذات الصلة والبيانات المفصلة.
- مراعاة الضعف الاجتماعي وكذلك قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة الموجودين في المنطقة في تحليلات المخاطر.
- تحديد شرائح السكان والمجتمعات والمساكن الأكثر تعرضًا من خلال دمج اعتبارات إمكانية الوصول والإعاقة.
- تحديد التعرض لأصول البنية التحتية الحيوية وما يترتب على ذلك من مخاطر التعرض للفشل المتتالي من نظام إلى آخر (على سبيل المثال، عندما يمنع انقطاع التيار الكهربائي من ضخ المياه أو يضعف نظام المستشفى). يجب أن يشمل ذلك البنية التحتية الحيوية التي يتم توظيفها بشكل مباشر أو غير مباشر في الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة أو من قبلهم (ورش العمل المحمية،[8] إعادة التأهيل أو مراكز الرعاية المتخصصة، والمدارس ذات برامج التعليم الشامل، من بين أمور أخرى).
- إنتاج ونشر الخرائط، التي توضح النقاط المذكورة أعلاه، بأشكال يسهل الوصول إليها لضمان قابليتها للاستخدام لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

يجب أن :

- تُستخدم السيناريوهات للمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار الحالية والمستقبلية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.
- تعتمد السيناريوهات على العمليات التشاركية التي تسعى للحصول على مدخلات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (مثل المجموعات العِرقية والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم).
- يتم تحديث السيناريوهات بانتظام لضمان المشاركة الهادفة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.
- أن يتم الإعلان عن السيناريوهات على نطاق واسع واستخدامها لأغراض صنع القرار، وكذلك لتحديث خطط الاستجابة والتعافي. يجب أن تكون الاتصالات والمعلومات بأشكال يسهل الوصول إليها.

[8] ورش العمل المحمية هي كيانات حكومية أو خاصة للجمعيات ذات الوضع القانوني المعترف بها كأصول عامة غير هادفة للربح، والغرض منها إنتاج السلع و / أو الخدمات ويتكون موظفوها من أشخاص يعانون من إعاقات جسدية و / أو عقلية.
https://discapacidadrosario.blogspot.com/2010/04/que-es-un-taller-protegido.html#:~:text=The%20Protected%20Workshops%20are%20entities,disability%20f%20C3%ADsica%20and%2Fo%20minds

- تعزيز قدرات الجهات الفاعلة، بما في ذلك الكيانات الخاصة بالقطاعات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (نهج المسار المزدوج).

ملاحظة أن الإجراءات الخاصة بمعالجة المخاطر في كل سيناريو موضحة في أقسام أخرى من بطاقة القياس ويجب أن تكون متسقة مع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

س ١.٢ تصميم تحليلات المخاطر الشاملة للإعاقة وسيناريوهات المخاطر
سؤال
هل طورت الحكومة المحلية تقييمًا شاملاً ومتعدد المخاطر يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتباينة للأشخاص ذوي الإعاقة؟ هل تم تطوير سيناريوهات المخاطر بأشكال يسهل الوصول إليها ومشاركتها مع الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة هادفة؟
تعليقات
تتناول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) إمكانية الوصول من خلال مواد مختلفة: في المادة ٩، تشير إلى أن المعلومات يجب أن تكون متاحة للجميع في أشكال مختلفة وأن تكون مفهومة للأشخاص الذين يعانون من أنواع مختلفة من الإعاقات. في المادة ٣ مبادئ عامة: المفاهيم الأساسية لاحترام الكرامة المتأصلة والاستقلال الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم التمييز، والمشاركة، والإدماج ، والمساواة، وإمكانية الوصول توجه تفسير الالتزامات الواردة في الاتفاقية. في المادة ٩ الخاصة بإمكانية الوصول: يجب على الدول الأطراف أن تضمن تصميم وبناء خدمات الاتصالات والمعلومات، والنقل، والمباني وغيرها من الهياكل بحيث يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها أو الوصول إليها أو استعمالها على قدم المساواة مع الآخرين. يجب أن تتضمن سيناريوهات المخاطر معلومات جغرافية أو ذات مرجعية جغرافية (خرائط) توضح التأثيرات المحتملة، والتي يجب استخدامها لتحديد استجابة متباينة لمراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مناسب.
الإجابات
٣- الأشخاص ذوو الإعاقة هم جزء لا يتجزأ من إنشاء ومراجعة وتحديث سيناريوهات المخاطر. تتوفر جميع سيناريوهات المخاطر بتنسيقات يسهل الوصول إليها وتتم مشاركتها بطريقة هادفة.
٢- يتم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في بعض المشاورات لمراجعة وتحديث سيناريوهات المخاطر، والتي تتضمن معلومات جزئية عن مواقعهم. لا تتم مشاركة سيناريوهات المخاطر في تنسيقات يمكن الوصول إليها.
١ - لدى الحكومة المحلية سيناريوهات مخاطر شاملة للإعاقة، ولكنها لا تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة أو منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في إنشاء هذه السيناريوهات ومراجعتها وتحديثها. سيناريوهات المخاطر غير متوفرة في تنسيقات يمكن الوصول إليها.
٠ - لا توجد سيناريوهات للمخاطر.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

٢.٢ التأثيرات المتتالية
سؤال
هل تحتوي الخطة المحلية على معلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة وهل تتضمن تدابير للتخفيف من الأثر السلبي الذي يمكن أن تحدثه كارثة عليهم، بما في ذلك الآثار الناتجة عن حالات الفشل المتتالية المحتملة؟
تعليقات
تشير حالات الفشل المتتالية بشكل أساسي إلى الأحداث المترابطة في رد فعل متضاعف حيث يؤدي حدث ما إلى حدوث آخر. يمكن أن تمثل حالات الفشل المتتالية بين العناصر المختلفة للبنية التحتية للمدينة (على سبيل المثال، عندما يؤدي فشل نظام الطاقة إلى فشل معالجة المياه أو اضطراب عرضي في الخدمات الأساسية الأخرى) نقطة ضعف خطيرة وقد تظل مخفية ما لم يتم تحديدها بطريقة معينة، و لذلك يمكن أن تصبح صدمة غير مرحب بها عند الاستجابة لأي كارثة. واعتمادًا على نوع الإعاقة، قد يحتاج الأشخاص إلى دعم المعدات أو الأجهزة التي تتطلب طاقة كهربائية، إما للاحتياجات الفسيولوجية (المعدات الطبية) أو لتلبية احتياجات التنقل المحددة؛ وهذا مثال على تأثير متتالي يمكن أن يؤثر بشكل مباشر وغير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة.
الإجابات
٣ - تحتوي الخطة المحلية على معلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة وتقترح تدابير للتخفيف من آثار الكوارث عليهم، بما في ذلك تلك الناتجة عن الفشل المتتالي المحتمل.
٢ - تتضمن الخطة معلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة وتفكر في اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار الكوارث ولكنها لا تأخذ في الاعتبار الآثار المتمايزة المحتملة لحالات الفشل المتتالية.
١ - تتضمن الخطة معلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة ولكنها لا تتضمن تدابير للتخفيف من آثار الكوارث.
٠ - لا تتضمن الخطة معلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

الأساسية ٣: تعزيز القدرة المالية من أجل القدرة على الصمود

ملحق - إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الآليات المالية

يفيد التقرير العالمي حول الإعاقة (منظمة الصحة العالمية ٢٠١١) أنه "(...) في البلدان ذات الدخل المرتفع، ما بين ٢٠٪ و٤٠٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة عمومًا لا تُلبى احتياجاتهم للمساعدة في الأنشطة اليومية (١٣-١٨). وفي العديد من البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، لا تستطيع الحكومات تقديم خدمات كافية ومقدمي الخدمات التجارية غير متوفرين أو غير قادرين على تحمل تكاليف معظم الأسر. وقد أظهر تحليل من المسح الصحي العالمي ٢٠٠٢-٢٠٠٤ عبر ٥١ دولة أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون صعوبات أكثر من الأشخاص غير المعاقين في الحصول على إعفاءات من تكاليف الرعاية الصحية أو تخفيضها".

تعلق الأساسية ٣ بفهم الأثر الاقتصادي للكوارث والحاجة إلى الاستثمار في القدرة على الصمود. ويسعى إلى تحديد وتطوير الآليات المالية التي يمكن أن تدعم أنشطة القدرة على الصمود. قد تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:

- فهم وتقييم التكاليف الكبيرة للكوارث (بناءً على الخبرة السابقة ومراعاة المخاطر المستقبلية) والأثر النسبي للاستثمارات لمنع تكاليف أكبر خلال مرحلة التعافي بدلاً من تكبدها. من المهم أن نفهم أن الإدماج ينقذ الأرواح.
- تخصيص ميزانية بأموال مخصصة أو محددة لهذا الغرض، أي لاستخدامها فقط وحصريًا للأعمال ذات الصلة اللازمة لزيادة القدرة على الصمود. يجب أن يأخذ هذا النوع من رأس المال الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار كجزء لا يتجزأ منه.
- تحليل أنظمة الضمان الاجتماعي لفهم كيفية مساهمتها في قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الصمود. من الضروري تعزيز آليات الحماية الاجتماعية الشاملة التي يمكنها الاستجابة لآثار الكوارث والتعاون مع تلك الآليات.
- تقييم مستويات مخاطر الكوارث وآثارها في جميع عمليات التخطيط، والتصاريح وقرارات الإنفاق الرأسمالي، وتعديل هذه القرارات وفقًا لذلك. يجب أن يشمل التقييم مشاركة هادفة من قِبل الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم.
- وضع حوافز لأصحاب المنازل والأسر ذات الدخل المنخفض والمجتمعات والشركات والمؤسسات والقطاع العام للاستثمار في الحد من المخاطر التي يواجهونها (على سبيل المثال، تخطيط استمرارية الأعمال، وإعادة تهيئة المباني، وما إلى ذلك). وينبغي أن تشجع هذه الحوافز تعزيز سلاسل الوصول الشامل والحفاظ عليها[9].
- تشجيع (وإذا لزم الأمر، إنشاء) التغطية التأمينية للأشخاص ذوي الإعاقة وممتلكاتهم وسُبل عيشهم.
- تخصيص الميزانية لتقوية حركة الإعاقة بشكل مباشر، وبالتالي دعم مشاركتها الهادفة في صنع القرار وتنفيذ سياسة الحد من مخاطر الكوارث على المدى الطويل.

[9] وفقًا لمعيار UNE ١٧٠٠٠١-١ للرابطة الإسبانية للتوحيد القياسي، تشير سلسلة إمكانية الوصول إلى القدرة على الاقتراب من أي مساحة أو منطقة أو الوصول إليها واستخدامها وتركها باستقلالية وسهولة ودون انقطاع. إذا تعذر تنفيذ أي من هذه الإجراءات، يتم قطع السلسلة وتصبح المساحة أو الموقف غير قابل للوصول.

س ١.٣ الآليات المالية الشاملة
سؤال
هل توجد آليات مالية، سواء كانت داخلية أو خارجية، لضمان استدامة مبادرات الصمود التي تدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميمها وتنفيذها وتقييمها؟
تعليقات
تتناول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الجوانب الأساسية. من بين أهم المواد الموجودة في الاتفاقية، يمكن أن نسلط الضوء على ما يلي: - المادة ٥: تحظر الدول الأطراف أي تمييز على أساس الإعاقة وتكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الحماية القانونية المتساوية والفعالة من التمييز على أي أساس. يعتبر عدم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الآليات المالية عملاً من أعمال التمييز التعسفي، ويتعارض مع الاتفاقية.
الإجابات
٣- تأخذ استراتيجية الصمود المحلية / الخطة المحلية الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار كجزء لا يتجزأ من آلياتها المالية في كل تدبير، وإجراء، ومشروع، ومبادرة يتم تمويلها، في التصميم والتنفيذ والتقييم، إلى جانب حماية الأموال لهذه الأغراض وضمان المشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم.
٢- تتضمن استراتيجية الصمود المحلية اعتبارات الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من آلياتها المالية في جميع التدابير والإجراءات والمشاريع والمبادرات التي سيتم تمويلها، إلى جانب التمويلات المخصصة للحماية. ومع ذلك، فإنها لا تشمل المشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم.
١- تتضمن إستراتيجية الصمود المحلية جزئياً اعتبارات الأشخاص ذوي الإعاقة في بعض مكونات آلياتها المالية. لكنها لا تشمل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم.
٠ - غير موجودة.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

الأساسية ٤: تطبيق تصاميم وتنمية حضرية قادرة على الصمود

ملحق - إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في قوانين استخدام الأراضي / البناء

تتضمن خطة عام ٢٠٣٠ ١٧ هدفًا من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) مع ١١ إشارة صريحة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى العديد من الإشارات الضمنية من خلال لغتها الشاملة. والجدير بالذكر أن أهداف التنمية المستدامة الإحدى عشر تهدف إلى جعل المدن أكثر شمولاً وأمانًا وقدرة على الصمود واستدامة.

يجب تقييم البيئة المبنية وجعلها قادرة على الصمود وأن تكون متوافقة مع المعايير الدنيا لإمكانية الوصول الشامل، حسب الاقتضاء. ومن أجل تعزيز التصميم والتنمية الحضرية التي يسهل الوصول إليها والقادرة على الصمود بناءً على السيناريوهات وخرائط المخاطر في الأساسية ٢، سيتم إدراج ما يلي:

- تقسيم النمو الحضري وإدارته أو التحكم فيه لتجنب تفاقم ظروف الخطر - تحديد الأراضي المناسبة للتنمية المستقبلية، مع مراعاة كيف يمكن للفئات ذات الدخل المنخفض، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، الحصول على المزيد من الأراضي المناسبة.
- التخطيط للوعي بالمخاطر وتصميم وتنفيذ المباني الجديدة والتطورات والبنية التحتية، باستخدام التقنيات الحالية / التقليدية وضمان الحفاظ على الحد الأدنى من معايير الوصول الشامل، وكذلك سلسلة الوصول، حسب الاقتضاء.
- طرق لتلبية احتياجات المستوطنات غير الرسمية، بما في ذلك أوجه القصور في البنية التحتية الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والطرق وإدارة النفايات، من بين أمور أخرى.
- تطوير و / أو تطبيق قوانين بناء أكثر ملاءمة، واستخدامها لتقييم الهياكل القائمة فيما يتعلق بقدرتها على الصمود في مواجهة الأخطار المحتملة، بما في ذلك التعديل التحديثي المناسب وفقًا لتدابير الوقاية وإمكانية الوصول الشاملة.
- تعظيم استخدام حلول التصميم الحضري المبتكرة والصديقة للبيئة، مثل الأسطح غير المنفذة للماء، والمناطق الخضراء والمظللة، ومناطق الاحتفاظ بالمياه، وممرات التهوية، وإزالة الحواجز الحضرية، وصيانة سلاسل الوصول وغير ذلك، والتي يمكن أن تعالج المخاطر وتقلل الاعتماد على البنية الأساسية.
- إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظماتهم، في عمليات صنع القرار المناسبة والمتناسبة والتشاركية بشأن التنمية الحضرية.
- دمج مبادئ التصميم العالمي النموذجي، وعمليات التخطيط مع معايير تصميم يسهل الوصول إليها ومرنة ومستدامة في عمليات التطوير الجديدة.
- تحديثات منتظمة (أو دورية) لمعايير ولوائح البناء، من أجل مراعاة الأدلة والبيانات المتغيرة بشأن المخاطر بما في ذلك المعايير الدنيا لإمكانية الوصول الشامل.

س ١.٤ التصميم الحضري المرن الشامل
سؤال
هل يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل هادف في تطوير التصميم الحضري المحلي، لجعله سهل المنال ومرنًا وشاملًا؟
تعليقات
يسهّل التصميم الحضري الشامل تعظيم استخدام حلول التصميم الحضري لضمان سهولة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. تتناول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الوصول في المادة ٩، التي تنص على أن الأطراف تتخذ التدابير المناسبة لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع الآخرين، إلى البيئة المادية، ووسائل النقل، والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تقنيات وأنظمة المعلومات والاتصالات، والمرافق والخدمات الأخرى المفتوحة أو المقدمة للجمهور..
الإجابات
٣- تنص الخطة المحلية على مشاركة هادفة للأشخاص ذوي الإعاقة في إنشاء ومراجعة وتحديث التصميم الحضري.
٢ - تشمل الخطة المحلية بانتظام الأشخاص ذوي الإعاقة في إنشاء ومراجعة وتحديث التصميم الحضري.
١ - تشمل الخطة المحلية أحيانًا الأشخاص ذوي الإعاقة في إنشاء ومراجعة و / أو تحديث التصميم الحضري.
٠ - لا تشمل الخطة المحلية الأشخاص ذوي الإعاقة في التصميم الحضري
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

س ٢.٤ قوانين ومعايير البناء
سؤال
هل توجد قوانين أو معايير بناء وطنية أو بلدية تتناول إمكانية الوصول إلى البنية التحتية للأشخاص ذوي الإعاقة؟
تعليقات
تتناول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الوصول في المادة ٩ الخاصة بإمكانية الوصول، وتنص على أنه يجب على الدول الأطراف ضمان تصميم وبناء خدمات الاتصالات والمعلومات، والنقل، والمباني وغيرها من الهياكل بحيث يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها أو الوصول إليها أو استعمالها. يجب أن تتضمن قوانين ولوائح البناء الاعتبارات التي تحدد المعايير الدنيا للبيئات المادية حتى تكون مفهومة وقابلة للاستخدام من قِبل جميع الأشخاص.
الإجابات
٣ - توجد قوانين أو معايير للبناء حول التصميم الشامل وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من خطة التنمية البلدية (الخطة الرئيسية أو ما يعادلها) ويتم تنفيذها وتقييمها بشكل منهجي في التنمية الحضرية.
٢ - توجد قوانين أو معايير بناء حول التصميم الشامل وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة وهي جزء من خطة التنمية البلدية ولكن لم يتم تنفيذها.
١- توجد قوانين أو معايير البناء الخاصة بالتصميم الشامل وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني ولكنها لا تنعكس أو تُنفذ على المستوى المحلي.
٠ - لا توجد قوانين أو معايير بناء بشأن التصميم الشامل وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني أو المحلي.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

س ٣.٤ قوانين ومعايير البناء
سؤال
هل قوانين ولوائح البناء التي تعزز إمكانية الوصول إلى البنية التحتية للأشخاص ذوي الإعاقة يتم تنفيذها على نطاق واسع وتطبيقها بشكل مناسب؟
تعليقات
تتناول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الوصول في المادة ٩ الخاصة بإمكانية الوصول، وتنص على أنه يجب على الدول الأطراف ضمان تصميم وبناء خدمات الاتصالات والمعلومات، والنقل، والمباني وغيرها من الهياكل بحيث يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها أو الوصول إليها أو استعمالها. يجب أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة قادرين على الوصول إلى جميع البيئات المبنية كجزء من حقهم في المشاركة المتساوية في المجتمع.
الإجابات
٣ - قوانين البناء لإمكانية الوصول من قِبل الأشخاص ذوي الإعاقة يتم تطبيقها بنسبة ١٠٠٪ وفرضها والتحقق منها.
٢ - يتم تطبيق وإنفاذ قوانين البناء في أكثر من ٥٠٪ من الحالات.
١ - تطبيق معايير البناء القائمة جزئي و / أو غير متسق (أقل من ٥٠٪ من الحالات).
٠ - لا توجد جهود مركزة لتطبيق قوانين أو معايير البناء.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

س ٤.٤ إزالة المعوقات البيئية
سؤال
هل تأخذ الخطة المحلية بعين الاعتبار التصميم الشامل، مثل إزالة الحواجز البيئية (المادية والتواصلية والمعلوماتية)، كما يروج لها إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠؟
تعليقات
يُقصد بمصطلح "التصميم الشامل" تصميم المنتجات والبيئات والبرامج والخدمات بحيث يمكن لجميع الناس استخدامها، إلى أقصى حد ممكن، دون الحاجة إلى تكييف أو تصميم مخصص. يجب ألا يستثني "التصميم الشامل" الأجهزة المساعدة لمجموعات معينة من الأشخاص ذوي الإعاقة عند الحاجة. (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٢) غالبًا ما تحد الحواجز البيئية أو تمنع الشخص المعاق من المشاركة الكاملة في الأنشطة الاجتماعية والمهنية والترفيهية. بالنسبة لمستخدم الكرسي المتحرك، قد تشمل الحواجز البيئية السلالم أو المداخل الضيقة أو الأبواب الثقيلة أو أسطح المناضد العالية. وتتمثل العوائق البيئية خارج البيئة المنزلية التي يواجهها الأفراد ذوو الإعاقة في الغالب في الافتقار إلى الهياكل المعمارية (مثل المنحدرات والمصاعد)، والإشارات البصرية أو اللمسية أو الصوتية غير الكافية أو الضعيفة، ونقص وسائل النقل الملائمة، من بين أمور أخرى. *(مصادر: Environmental Barriers. In: Preedy, V.R., Watson, R.R. (eds) Handbook of Disease Burdens and Quality of Life Measures. (2010). Springer, New York, NY. https://doi.org/10.1007/978-0-387-78665-0_5593 and Giraldo-Rodríguez L, Mino-León D, Murillo-González JC, Agudelo-Botero M. Factors associated with environmental barriers of people with disabilities in Mexico. Rev Saude Publica. 2019 Apr 1;53:27. doi: 10.11606/S1518-8787.2019053000556. PMID: 30942269; PMCID: PMC6474753)*
الإجابات
٣ - تأخذ الخطة المحلية في الاعتبار بشكل منهجي التصميم الشامل، مثل إزالة الحواجز البيئية، في كل تدبير وعمل ومشروع ومبادرة.
٢ - تأخذ الخطة المحلية في الاعتبار التصميم الشامل، مثل إزالة الحواجز البيئية، في العديد من إجراءاتها وأعمالها ومشاريعها ومبادراتها (في أكثر من ٥٠٪).
١ - تأخذ الخطة المحلية في الاعتبار التصميم الشامل، مثل إزالة الحواجز البيئية، في عدد قليل من إجراءاتها وأعمالها ومشاريعها ومبادراتها (في أقل من ٥٠٪).
٠ - لا تأخذ الخطة المحلية في الحسبان التصميم الشامل، مثل إزالة الحواجز البيئية، بأي شكل من الأشكال.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

الأساسية ٥: حماية الحواجز الطبيعية لتعزيز المهام الوقائية للنظم البيئية الطبيعية

ملحق - إدارة خدمات النظام البيئي مع مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة

الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة (SDG) بشأن المدن والمجتمعات المستدامة، والذي يهدف إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، يشير أيضًا إلى الوصول إلى الإسكان والخدمات الأساسية، وأنظمة النقل الآمن، والوصول الشامل إلى المساحات الخضراء والآمنة،والمساحات العامة الآمنة والشاملة والميسورة التكلفة والتي يمكن الوصول إليها، والتحضر الشامل، والتراث الثقافي والطبيعي، والحد من الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث والآثار البيئية السلبية، مع صياغة اقتصادية واجتماعية وبيئية، والتي يجب إدراجها في إطار نهج حقوق الإنسان للجميع.

الأساسية ٥ إلى حماية المناطق العازلة الطبيعية لتعزيز الوظائف الوقائية التي توفرها النظم البيئية الطبيعية. قد تشمل خدمات النظام البيئي ذات الصلة، على سبيل المثال لا الحصر: الاحتفاظ بالمياه أو التقطير، (إعادة) التشجير، والغطاء النباتي الحضري، والسهول الفيضية، والكثبان الرملية، وأشجار المانغروف والنباتات الساحلية الأخرى، والتلقيح. يمكن تقديم العديد من خدمات النظام البيئي ذات الصلة بالقدرة الحضرية على الصمود من خارج المنطقة الجغرافية للحكومة المحلية.

في بطاقة قياس القدرة على مواجهة الكوارث في المدن، يغطي هذا الأساس الجوانب التالية:

- الاعتراف بخدمات النظام البيئي وتقييمها والاستفادة منها للوقاية من مخاطر الكوارث و / أو الحماية و / أو تعزيزها كجزء من استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المحلية.
- النظر في المناطق العازلة الطبيعية في المناطق الريفية في المدن ومستجمعات المياه والمنطقة الأوسع، وكذلك التعاون مع البلديات هناك لوضع نهج إقليمي لتخطيط استخدام الأراضي من أجل حماية المناطق العازلة.
- توقع التغييرات من اتجاهات المناخ والتحضر والاضطلاع بعمليات التخطيط للسماح لخدمات النظام البيئي بمواجهة هذه التغييرات، وتعزيزها، حسب الاقتضاء، من خلال استخدام البنية التحتية الخضراء والزرقاء.

لا يتضمن هذا الإصدار من الملحق الخاص بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة أسئلة محددة للأساسية ٥، ولكنه يشجع الحكومات المحلية والأطراف المهتمة على البحث عن حلول قائمة على الطبيعة وفقًا للسياق المحلي لأنها ليست أكثر فعالية من حيث التكلفة فقط، ولكن يمكن أن تعزز الرفاه العام للجميع مع تقليل الآثار السلبية لمخاطر المناخ. يجب أن يؤخذ في الاعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم وتنفيذ وتقييم الحلول القائمة على الطبيعة للحد من مخاطر الكوارث والمناخ.

الأساسية ٦: تعزيز القدرة المؤسسية من أجل القدرة على الصمود

ملحق - دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في القدرات المؤسسية

يؤدي نقص الموارد إلى تعقيد مخاطر الكوارث. يمكن أن يؤدي توفير التدريب ومبادرات بناء القدرات إلى تخفيف هذا العبء. تساهم برامج التعليم الرسمي في حل مشكلة نقص المهنيين في المجالات المتعلقة بالإعاقة، حيث يمكن لبرامج التدريب للمجتمعات والأخصائيين الاجتماعيين أن تساهم في التغلب على قضايا الوصول الجغرافي ونقص القوى العاملة.

من المهم التأكد من أن جميع المؤسسات ذات الصلة بتعزيز القدرة الحضرية على الصمود لديها القدرات اللازمة لأداء وظائفها بفعالية.

وتشمل هذه المؤسسات، حسب الاقتضاء، المنظمات الحكومية الوطنية ودون الوطنية والمحلية التي تقدم خدمات عامة. واعتمادًا على الموقع، قد تشمل هذه الخدمات المياه والكهرباء والهاتف والتلفزيون والوصول إلى الإنترنت والرعاية الصحية والتعليم وعمليات وصيانة الطرق والطرق السريعة وجمع القمامة / النفايات الصلبة، من بين أمور أخرى، بالإضافة إلى المؤسسات التي تتطوع بقدراتها أو معداتها في حالة الطوارئ أو الكوارث؛ وأصحاب المنشآت الصناعية ومشغليها، وأصحاب المباني (الأفراد والشركات)، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المهنية، ومنظمات العمل وأصحاب العمل، والمنظمات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني (انظر للأساسية ٧). من الضروري أن يكون إدماج الإعاقة جزءًا إلزاميًا من التدريب المنتظم وبناء القدرات للمؤسسات المذكورة أعلاه. ومن المهم بنفس القدر إشراك المؤسسات الخاصة بالإعاقة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية التي تدعم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك المهنيين ذوي الإعاقة والمهنيين ذوي الخبرة في إدارة المخاطر الشاملة.

يجب تطوير القدرات أو تعزيزها في المجالات الرئيسية للحد من مخاطر الكوارث: فهم المخاطر والوقاية والتخفيف والتخطيط للاستجابة والتعافي، وكل ذلك من خلال نهج شامل للإعاقة. من بين العوامل التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بالقدرات ما يلي:

- ينبغي تنمية القدرات والمهارات أو تقويتها في المجالات التالية على سبيل المثال لا الحصر: تقليل الحواجز البيئية أو إزالتها أو التغلب عليها، وإدماج الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث، وتقييمات المخاطر والخطورة، والتخطيط المراعي لمخاطر الكوارث (الاستخدام المكاني والأرضي وكذلك الاجتماعي والاقتصادي)، وفي دمج اعتبارات مخاطر المناخ والكوارث في تصميم المشروع وتقييماته. يجب أن تشمل هذه الأخيرة جوانب مثل التصميم الهندسي، والتعديل التحديثي، وجوانب التنسيق، والاتصالات، وإدارة البيانات والتكنولوجيا، والاستجابة للكوارث، وإعادة التأهيل والتعافي، وتخطيط استمرارية الأعمال والخدمات، والتقييمات الهيكلية لما بعد الكوارث، وتقييم الاحتياجات النفسية والاجتماعية، واحتياجات الملكية الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص ذوي الاحتياجات المتباينة (الأطفال والشباب وكبار السن والأقليات الثقافية والسكان الأصليون ، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وغيرهم حسب السكان المحليين).
- التدريب وتنمية القدرات بشأن القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث من خلال التفاعل الهادف والمشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بناءً على دراسات الحالة المحيطة بتدابير ملموسة للحد من مخاطر الكوارث ولضمان استمرارية العمليات والخدمات. ينبغي إيلاء اعتبار خاص لجوانب النوع الاجتماعي وتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- تطوير وتنفيذ البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة وأطر إدارة المعلومات الخاصة بالإعاقة الشاملة للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود التي تؤسس الاتساق والتطبيع فيما يتعلق بالحصول على البيانات وجمعها

وتخزينها ونشرها، مع تمكين الوصول إلى هذه البيانات واستخدامها وإعادة استخدامها من قِبل الأطراف المعنية لأغراض عمليات تنمية القدرات المنتظمة، مع مراعاة قواعد السرية والمعايير الإحصائية الأخرى.

يعد الفهم المشترك للأدوار والمسؤوليات جنبًا إلى جنب مع إطار للمعلومات المفتوحة والمشتركة حول القدرة على الصمود الشاملة في البيئات الحضرية عناصر مهمة أيضًا لتنمية القدرات. هذا مرتبط بالأفكار التي أثيرت في الأساسية ١.

س ١.٦ بناء القدرات والإدماج من أجل الصمود
سؤال
هل توجد عمليات تدريب مطبقة تغطي الجوانب الرئيسية للحد من مخاطر الكوارث التي تشمل الإعاقة والتي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة ولجميع قطاعات المدينة الوصول إليها، مثل الحكومة المحلية والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات؟ هل تم تصميم هذه العمليات والأنشطة ونقلها بمشاركة نشطة من الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؟
تعليقات
لا تعليق
الإجابات
٣ - هناك عمليات وأنشطة تدريبية هادفة في مجال الحد من مخاطر الكوارث الشاملة للإعاقة لجميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الرئيسية وكذلك الجهات الفاعلة المجتمعية، وقد تم تصميمها وتنفيذها بمشاركة نشطة من الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
٢- توجد عمليات وأنشطة تدريبية حول الحد من مخاطر الكوارث مع بعض الاعتبارات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكن الوصول إليها من قِبل بعض المؤسسات فقط، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ولا يتم تنفيذها بشكل منهجي، ولا يتم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التصميم أو التنفيذ.
١ - توجد عمليات وأنشطة تدريبية حول الحد من مخاطر الكوارث مع بعض الاعتبارات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن لا يمكن الوصول إليها خارج المؤسسات الحكومية فقط، فهي محدودة النطاق ولا تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة في التصميم أو التنفيذ.
٠ - لا توجد عمليات تدريب متاحة على الحد من مخاطر الكوارث الشاملة للإعاقة.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

س ٢.٦ اللغة التي يمكن الوصول إليها
سؤال
هل مواد الاتصال والمعلومات المتعلقة بالمخاطر والقدرة على الصمود متاحة في أشكال يسهل الوصول إليها وسهلة الفهم لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؟
تعليقات
يشمل "الاتصال" اللغات، وعرض النص، وطريقة برايل، والاتصال اللمسي، والطباعة الكبيرة، والوسائط المتعددة التي يمكن الوصول إليها بالإضافة إلى الأنماط المكتوبة والصوتية واللغة البسيطة والقارئ البشري والوسائل والأوضاع والأشكال المعززة والبديلة للاتصال، بما في ذلك المعلومات التي يمكن الوصول إليها وتكنولوجيا الاتصالات؛ تشمل "اللغة" لغة الكلام ولغة الإشارة وغيرها من أشكال اللغات غير المنطوقة (المادة ٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) تنص المادة ٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الخاصة بإمكانية الوصول على أنه يجب على الدول الأطراف ضمان وصول المعلومات إلى جميع الأشخاص.
الإجابات
٣ - جميع مواد المعلومات والاتصالات متاحة ويسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها، بجميع أشكال الاتصال واللغة والصيغ التي يمكن الوصول إليها. وقد تم تصميمها بمشاركة نشطة من الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
٢ - معظم المعلومات ومواد الاتصال متاحة ويمكن الوصول إليها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة، في أنواع مختلفة من اللغة والتنسيقات، ولكن لم يتم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة أو منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميمها.
١ - كمية محدودة من المعلومات ومواد الاتصال المتاحة ويمكن الوصول إليها في بعض اللغات أو التنسيقات.
٠ - لا يتم توفير أي معلومات أو مواد اتصال بأشكال أو صيغ يسهل على الجميع الوصول إليها.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

الأساسية ٧: فهم وتعزيز القدرة المجتمعية على الصمود

ملحق - إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في القدرات المجتمعية

كشفت دراسة استقصائية عالمية حول الإعاقة والكوارث أجريت بمناسبة اليوم الدولي للحد من الكوارث لعام ٢٠١٣ تحت شعار التعايش مع الإعاقة والكوارث، شارك فيها ٥٤٥٠ مستجيبًا يمثلون ٥٢٪ من النساء و ٤٨٪ من الرجال من ١٢٦ دولة، أنه في جميع أنحاء العالم، ذكر الأشخاص الذين يعانون من إعاقات أنه نادرًا ما يتم استشارتهم بشأن احتياجاتهم، بينما **أعرب ٥٠٪ من المستجيبين عن رغبتهم في المشاركة في إدارة الكوارث المجتمعية.**

ضمان فهم وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود. التوصية الرئيسية لهذه الأساسية هي خلق بيئة تمكينية تعزز ثقافة الدعم المتبادل من خلال الاعتراف بالقدرات والاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في الحد من مخاطر الكوارث. تشجع الأساسية ٧ أيضًا التعاون بين الجهات الفاعلة في القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات القائمة على حقوق الإنسان وتلك المتخصصة في تمكين النساء والفتيات والقضايا الجندرية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من العاملين على المستوى المحلي.

يمكن أن يساهم الترابط الاجتماعي وثقافة المساعدة المتبادلة في السيطرة على تأثير الكوارث. يجب أن تكون الترابطات الاجتماعية شاملة وتعزز المشاركة الواسعة من قِبل مختلف أصحاب المصلحة.

- إنشاء والحفاظ على مجموعات استجابة للطوارئ في الأحياء السكنية مدربة على القضايا المتعلقة بالإعاقة وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.
- إشراك وإدماج منظمات المجتمع المدني، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومجموعات الشباب، والجماعات الدينية، والنقابات العمالية، والمنظمات النسائية الشعبية، والمنظمات القائمة على حقوق الإنسان، والمجموعات التي تركز على الدعوة (على سبيل المثال، المنظمات والتحالفات التي تدعو إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والشباب وكبار السن والمهاجرين ومنحهم حقوقهم)، من بين منظمات أخرى ذات صلة.
- تعزيز التنوع الشامل والإدماج لدعم عملية صنع القرار التي تشمل، على سبيل المثال، الجنس، والشعوب الأصلية، والعِرق ، والإثنية، والهجرة، والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، والجغرافية، والأكاديمية، والمهنية، والتوجهات السياسية والجنسية، واعتبارات الهوية الجنسية، والتجارب الحياتية.
- توفير التعليم والتدريب والدعم لمجموعات المجتمع، وضمان أن الأشخاص ذوي الإعاقة جزء لا يتجزأ منها.
- تزويد مجموعات المجتمع بمعلومات واضحة عن سيناريوهات المخاطر، وقدرات الاستجابة الحالية، ونتيجة لذلك، عن السيناريوهات المحتملة اللاحقة.
- إجراء تعدادات ودراسات استقصائية رسمية وغير رسمية في كل حي يعيش فيه الأشخاص الذين قد يتعرضون لظروف الضعف وعدم الأمان، وليس من المحتمل أن يكونوا قادرين على مساعدة أنفسهم وبالتالي يحتاجون إلى مساعدة أحد أفراد الأسرة أو أي شخص آخر في حالة الطوارئ، وفهم الاحتياجات بناء على هذه الردود.
- استخدام الأنشطة الحكومية وحملات التوعية العامة، مثل الزيارات من هيئات الخدمات الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية وكذلك المكاتب ومراكز الشرطة والمكتبات والمتاحف، لزيادة الوعي والفهم حول إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة لتحسين المرونة.إشراك أصحاب العمل كقنوات للتواصل مع القوى العاملة لديهم - مع إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة - لزيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالكوارث والتخطيط لاستمرارية الأعمال وأي تدريب ضروري.
- إشراك وسائل الإعلام المحلية لتعزيز القدرات (من خلال التلفزيون ووسائل الإعلام المطبوعة ووسائل التواصل الاجتماعي، وغير ذلك) بحيث يمكن الوصول إلى برامجها ومعالجة قضايا القدرة على الصمود الشاملة للإعاقة.
- استخدام أنظمة الهاتف المحمول (الهواتف / الأجهزة اللوحية) والإنترنت - على سبيل المثال، التعهيد الجماعي أو نشر البيانات المتعلقة بالاستعداد - مع ضمان إمكانية الوصول الرقمي.
- ترجمة المواد إلى جميع اللغات المستخدمة في المدينة والتأكد من توفرها بتنسيقات يسهل الوصول إليها

س ١.٧ المشاركة الفعالة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة
سؤال
هل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تشارك بنشاط في التخطيط لحدث كارثي محتمل في أي منطقة من المدينة والاستجابة لمثل هذه الأحداث؟
تعليقات
ينص إطار سِنداي في الفقرة الخامسة (٣) على أن "الأشخاص ذوو الإعاقة ومنظماتهم مهمون في تقييم مخاطر الكوارث وفي تصميم وتنفيذ الخطط المصممة وفقًا لمتطلبات محددة، مع الأخذ في الاعتبار، من بين أمور أخرى، مبادئ التصميم الشامل." في العديد من البلدان، توجد منظمات حكومية تقود صياغة السياسة العامة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من ذلك، هناك أيضًا منظمات حكومية محلية وغير حكومية يجب أخذها في الاعتبار عند التخطيط للاستجابة للكوارث والطوارئ.
الإجابات
٣ - المنظمات المجتمعية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي تقدم خدمات لشرائح كبيرة من سكان المدينة من الأشخاص ذوي الإعاقة تشارك بنشاط في التخطيط لحدث كارثي محتمل وللاستجابة لمثل هذه الأحداث في جميع أنحاء المدينة.
٢ - هناك مشاركة من قبل مختلف المنظمات المجتمعية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن هذا يقتصر على قطاعات معينة في المدينة أو على جوانب معينة من التخطيط أو الاستجابة، مع وجود فجوات طفيفة.
١ - تدعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الرئيسية جهود زيادة الوعي ولكنها لا تشارك بنشاط في التخطيط أو الاستجابة.
٠ - مشاركة قليلة أو معدومة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة الطوارئ والتخطيط وأنشطة الاستجابة للكوارث.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

س ٢.٧ بناء القدرات من قبل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجلها
سؤال
هل توجد برامج تدريبية للحد من مخاطر الكوارث مصممة من قبل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجلها؟
تعليقات
الضعف الاجتماعي هو نتيجة لعوامل اجتماعية قبل وقوع الكارثة والتي تؤدي إلى نقص في القدرة أو أداء الوظائف للاستعداد لحالة الطوارئ والاستجابة لها والتعافي منها. يشمل الضعف الاجتماعي الأشخاص الذين هم أكثر عرضة للمعاناة بسبب ظروفهم الاجتماعية، مثل تلك الظروف المتعلقة بالعمر أو الجنس أو العِرق أو المرض أو الحالة الطبية أو الإعاقة أو معرفة القراءة والكتابة أو العزلة الاجتماعية.
الإجابات
٣ - يتم تنفيذ برامج التدريب مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل منهجي أو متكرر، على الأقل مرتين في السنة.
٢ - يتم تنفيذ برامج التدريب مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن بشكل غير متكرر، مرة واحدة في السنة على الأكثر.
١ - لا توجد برامج تدريبية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن يتوفر مسح للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم.
٠ - لا توجد برامج تدريبية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ولا مسح أو عملية تحديد للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

يعيش نصف سكان العالم (٥.٣ مليار نسمة) حاليًا، وتشير التقديرات إلى أن هذا الرقم سيرتفع إلى الثلثين (٥.٦ مليار نسمة) بحلول عام ٢٠٥٠. إذا اعتبرنا أن ١٥٪ من سكان العالم هم من الأشخاص ذوي الإعاقة، فيمكننا أن نستنتج أن هناك حاليًا حوالي ٥٢٥ مليون شخص ذوي الإعاقة يعيشون في المدن، وسوف يرتفع هذا العدد إلى ٧٥٠ مليون بحلول عام ٢٠٣٠ وإلى ٩٧٥ مليونًا بحلول عام ٢٠٥٠. ومع ذلك، وفقًا للتقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية حول الإعاقة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١)، نعلم أن هذه النسبة البالغة ١٥٪ ستزداد أيضًا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عوامل شيخوخة السكان والزيادة العالمية في الأمراض المزمنة مثل السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان واضطرابات الصحة العقلية.

تقييم القدرة والملائمة والروابط بين أنظمة البنية التحتية الحيوية وتحديثها حسب الضرورة، وفقًا للمخاطر المحددة في الأساسية ٢.

تتناول هذه الأساسيات كيفية تعامل أنظمة البنية التحتية الحيوية للمدينة مع سيناريوهات الكوارث المختلفة، فضلاً عن إدارة مخاطر الطوارئ في أعقاب مثل هذه الكوارث. يجب معالجة ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- تقييم القدرات ومدى كفايتها في ضوء السيناريوهات الموضحة في الأساسية ٢. الأخذ في الاعتبار الأضرار المحتملة للبنية التحتية الموازية (على سبيل المثال، التأثير على قدرة الإخلاء إذا تم إعاقة طريق أو طريقين خارج المدينة)، وكذلك الروابط بين الأنظمة المختلفة (على سبيل المثال، التأثير في حالة عدم وجود كهرباء أو مياه في المستشفى). يمكن استخدام الأدوات لهذا الغرض مثل الإدماج في إدارة مخاطر الكوارث بالمستشفى (باستخدام الاختصار الأسباني INGRID-H)،[10] منهجية للسلامة الشاملة في المستشفيات مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة.
- العمل بشكل تعاوني وإنشاء روابط بين المؤسسات المختلفة المشاركة في البنية التحتية (بما في ذلك القطاع الخاص) لضمان مراعاة القدرة على الصمود بشكل كافٍ في تحديد أولويات المشروع والتخطيط والتصميم والتنفيذ، وكذلك في دورات الصيانة. يجب أن تكون هذه التصاميم شاملة ويمكن الوصول إليها.
- إجراء عمليات المناقصات والمشتريات التي تشمل معايير القدرة على الصمود، وإدماج الإعاقة، واعتبارات النوع الاجتماعي وإمكانية الوصول، المتفق عليها من قبل الحكومة المحلية وأصحاب المصلحة، والتأكد من أنها متسقة من البداية إلى النهاية.
- في حالة البنية التحتية المستخدمة في إدارة الطوارئ، يجب تقييم قدرة "الطفرة/الزيادة المفاجئة"، والتي تشير إلى القدرة على التعامل مع عبء العمل المتزايد الناتج عن المشكلات المتعلقة بالقانون والنظام والوفيات وعمليات الإجلاء، وغير ذلك.
- يجب أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة قادرين على الاستفادة من مختلف البنى التحتية الحيوية الموصوفة هنا. في حالة وجود صعوبات ناتجة عن العوائق البيئية، يجب معالجتها وتصحيحها. في حالة مراكز إعادة التأهيل والملاجئ الطارئة وما شابهها، يجب الحرص على عدم خلق ظروف الفصل أو التمييز.
- حماية الأشخاص من حالات العنف في المناطق المخصصة لعمليات الإخلاء والملاجئ وأماكن المعيشة أو الاجتماعات في حالات الطوارئ والكوارث، بما في ذلك التركيز على المساواة بين الجنسين والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وضمان تلبية احتياجاتهم المختلفة.

[10] منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية
https://iris.paho.org/bitstream/handle/10665.2/51059/9789275120521_eng.pdf?sequence=9&isAllowed=y

س ١.٨ الحماية من العنف
سؤال
هل يتم تطوير خطط الطوارئ بالتشاور الهادف مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات الأخرى من حالات العنف ولتلبية احتياجاتهم في أماكن المعيشة والتجمع بعد الكوارث؟
تعليقات
من المهم حماية الناس من المواقف العنيفة في المناطق المخصصة لعمليات الإخلاء والملاجئ وأماكن العيش في حالات الطوارئ والكوارث، بما في ذلك التركيز على النوع الاجتماعي والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وتلبية احتياجاتهم المتباينة. تشير مساحات التعايش بعد الكارثة، على سبيل المثال، إلى مناطق الإخلاء، والملاجئ المؤقتة أو الملاجئ، وخطوط توزيع المساعدات الإنسانية، وحالات النزوح، وغير ذلك.
الإجابات
٣ - تشمل خطط الطوارئ جميع التدابير لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حمايتهم من حالات العنف في الإخلاء والمأوى وأماكن التعايش أثناء حالات الطوارئ والكوارث، مع تلبية احتياجاتهم المختلفة ورفاههم العام.
٢- تتضمن خطط الطوارئ بعض الإجراءات لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم من حالات العنف في أماكن الإخلاء والمأوى والتعايش أثناء حالات الطوارئ والكوارث، مع تلبية بعض احتياجاتهم المتباينة.
١- تتضمن خطط الطوارئ تدابير قليلة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم من حالات العنف في أماكن الإخلاء والمأوى والتعايش أثناء حالات الطوارئ والكوارث، دون معالجة احتياجاتهم المتباينة على وجه التحديد.
٠- لا تتضمن خطط الطوارئ تدابير وقائية للأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ والكوارث.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

الأساسية ٩: ضمان الاستجابة الفعالة للكوارث

ملحق - إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابة للكوارث

وفقًا للمسح الذي تم إجراؤه احتفالًا باليوم الدولي للحد من الكوارث في عام ٢٠١٣، يمكن لـ ٢٠٪ فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة الإخلاء فورًا ودون أي صعوبة في حالة حدوث كارثة مفاجئة، ويمكن للباقي الإخلاء بدرجة معينة من الصعوبة، و ٦٪ لا يتمكنون من الإخلاء على الإطلاق. ، وسترتفع نسبة أولئك الذين يمكنهم الإخلاء دون أي صعوبة إلى ٣٨٪ لو تم منحهم الوقت الكافي.ومع ذلك، أعرب ٥٨٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة عن أنهم سيظلون يواجهون بعض الصعوبات أو صعوبة كبيرة في الإخلاء، بينما لا يزال ٤٪ غير قادرين على الإخلاء. وقد كشف هذا المسح أيضًا أن ٧١٪ من المستجيبين ليس لديهم خطة استعداد شخصية للكوارث وأن ٣١٪ فقط لديهم دائمًا شخص ما لمساعدتهم على الإخلاء، بينما لم يكن لدى ١٣٪ من يساعدهم. **فقط ١٧ في المائة من المستجيبين كانوا على دراية بخطة إدارة الكوارث في مدينتهم أو بلدتهم أو مجتمعهم، وقال ١٤ في المائة فقط إنهم تمت استشارتهم بشأنها.**

يجب على الحكومات المحلية إنشاء خطط للطوارئ والتأهب وتحديثها بانتظام، وإرسالها لجميع أصحاب المصلحة من خلال الهيكل الموضح في الأساسية ١ (لا سيما بما في ذلك المستويات الأخرى للحكومة والمدن المجاورة ومشغلي البنية التحتية ومجموعات المجتمع). يجب أن تتضمن خطط الطوارئ القانون والنظام وتزويد السكان الأكثر عرضة للخطر - بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة - بالطعام والماء والإمدادات الطبية والمأوى والسلع الأساسية (على سبيل المثال، لإصلاح المساكن).

- تطوير وتركيب معدات الكشف والمراقبة وأنظمة الإنذار المبكر، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المعدات يجب أن تكون شاملة ومتاحة لمراعاة أنواع مختلفة من الإعاقات، وكذلك أنظمة الاتصال الفعالة المرتبطة بها لجميع فئات المجتمع وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إجراء تدريبات وتمارين منتظمة تغطي جميع جوانب "نظام" الاستجابة للطوارئ الشاملة، بما في ذلك اعتبارات المجتمع والمتطوعين. يجب أن تكون مثل هذه التدريبات والأنظمة شاملة.
- دمج المجموعات المهنية المختلفة (المهندسين، المقاولين، منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، المهنيين الصحيين ذوي الخبرة في مجال الإعاقة، الأخصائيين الاجتماعيين، وغيرهم) في التأهب للاستجابة من أجل إشراكهم بكفاءة وفعالية في عمليات التأهب والاستجابة والتعافي.
- تنسيق وإدارة أنشطة الاستجابة والمدخلات من وكالات المعونة.
- التأكد مقدمًا من وجود آلية قابلة للتطبيق من أجل الإنفاق السريع والمعقول والشفاف للأموال بعد وقوع الكارثة (الأساسية ١٠).
- تخصيص وحماية أموال الطوارئ الكافية لأنشطة الاستجابة للكوارث والتعافي منها (الأساسية ٣).

س ١.٩ الكشف الشامل والمراقبة والإنذارات المبكرة
سؤال
هل تمتلك الحكومة المحلية معدات للتنبؤ والرصد، وأنظمة إنذار مبكر للأخطار المتعددة و / أو أي أنظمة اتصال ذات صلة تعمل بفعالية للأشخاص ذوي الإعاقة، مع مراعاة التنوع الكامل للإعاقة؟
تعليقات
يتناول إطار عمل سِينداي الإعاقة في سياق الحد من مخاطر الكوارث، مع التركيز على إمكانية الوصول والإدماج، كما يعترف بالمشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتتناول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الجوانب الأساسية للحد من مخاطر الكوارث. من بين أهم المواد الموجودة في الاتفاقية، يمكننا تسليط الضوء على: - المادة ١٠: تؤكد الدول الأطراف من جديد أن لكل إنسان الحق الأصيل في الحياة وتتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعًا فعليًا بهذا الحق على قدم المساواة مع الآخرين. - المادة ١١: تتعهد الدول الأطراف بتقديم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ والكوارث والمصائب.
الإجابات
٣ - لدى الحكومة المحلية معدات للتنبؤ والرصد كجزء من نظام الإنذار المبكر ونظام الاتصالات الذي يعمل بشكل فعال لجميع السكان، مع مراعاة الاحتياجات والظروف المتباينة للأشخاص ذوي الإعاقة.
٢ - لدى الحكومة المحلية معدات للتنبؤ والرصد كجزء من نظام إنذار مبكر ونظام اتصالات يعمل بشكل فعال لمعظم (على سبيل المثال، ٥٠ إلى ٧٥٪) السكان ذوي الإعاقة.
١ - لدى الحكومة المحلية معدات للتنبؤ والرصد كجزء من نظام الإنذار المبكر، بالإضافة إلى نظام الاتصالات الذي يعمل بشكل فعال لأقل من نصف السكان ذوي الإعاقة.
٠ - لم يتم اتخاذ تدابير محددة لضمان عمل أنظمة الإنذار المبكر بشكل فعال للأشخاص ذوي الإعاقة.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

س ٢.٩ التدريبات
سؤال
هل تجري الحكومة المحلية تدريبات سنوية أو أحداث محاكاة تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم؟
تعليقات
تتعلق التدريبات بالمشاركة العامة وبناء القدرات على المستوى المحلي. انظر الأساسية ٦. يمكن استكمال التدريبات الخاصة بحالات طوارئ معينة بأنشطة محلية أخرى، وكذلك بإصدارات من أحداث طارئة منخفضة الحجم (على سبيل المثال، آثار الفيضانات الطفيفة، والزلازل الصغيرة، وغير ذلك) من أجل: • جوانب الممارسة للاستجابة لحالات الطوارئ، مثل السيطرة على الحشود. • اختبار قدرة النقل لطرق الإخلاء المحتملة. • تقييم وقت الوصول والاستجابة، وغير ذلك.
الإجابات
٣ - تم تنفيذ سلسلة من التدريبات الواقعية للغاية والتحقق من صحتها والمشاركة في قيادتها من قبل مختلف المهنيين، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، في السيناريو الأكثر احتمالًا والأكثر خطورة، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة.
٢ - يتم إجراء تدريبات سنوية أو منتظمة لعدة سيناريوهات، وتشارك أحيانًا منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشمل التدريبات بعض الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة.
١ - يتم تنفيذ تمارين جزئية لأغراض محددة. السيناريوهات محدودة وتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حد محدود.
٠ - لا توجد تمارين تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

س ٣.٩ حملات التوعية والتدريبات متعددة السيناريوهات
سؤال
هل تقوم الحكومة المحلية بحملات توعية و / أو تدريبات على المخاطر المتعددة تساهم في تعزيز وضوح الاحتياجات المتباينة للأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ التي تتطلب الإخلاء والبحث والإنقاذ وإدارة المأوى؟
تعليقات
لا تعليق
الإجابات
٣ - نعم، يتم تنفيذ حملات وتمارين بشكل منتظم لأنواع مختلفة من حالات الطوارئ يتم فيها تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك المنقذين والمسعفين، وهناك دليل للمتخصصين، وكذلك الملاجئ و مرافق أخرى مجهزة لتلبية الاحتياجات المختلفة.
٢ - يتم تنفيذها ولكن ليس بشكل منتظم. ومع ذلك، فإن الحكومة المحلية لديها دليل محدث لأخصائيي البحث والإنقاذ المدربين وقائمة بمتطلبات المأوى.
١ - يتم تنفيذها ولكن ليس على أساس منتظم. لا يوجد لدى الحكومة المحلية دليل لأخصائيي البحث والإنقاذ المدربين أو قائمة بمتطلبات المأوى.
٠ - لم لم تقم.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

وفقًا لـشبكة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لإدارة مخاطر الكوارث الشاملة للإعاقة: "(...) في مرحلة التعافي ، يتم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من عملية صنع القرار ويتم تجاهل احتياجاتهم الخاصة."

يجب أن تضمن الحكومات المحلية وجود خطط كافية ومناسبة، وفقًا للمخاطر المحددة، وأنه في أعقاب أي كارثة، تكون احتياجات الأشخاص المتضررين في قلب التعافي وإعادة الإعمار، من أجل تصميم وتنفيذ جهود إعادة الإعمار بدعمهم.

إعادة البناء بشكل أفضل هو عنصر أساسي في إطار عمل سِنداي والأساسيات العشر. إعادة الإعمار الشاملة للإعاقة أمر حيوي للصمود. بعد وقوع الكارثة، ستكون هناك حاجة إلى:

- ضمان وضع احتياجات المجتمعات المتضررة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعانون من إعاقات موجودة مسبقًا وكذلك المصابين خلال الحدث، في مركز جهود التعافي وإعادة الإعمار التي تشارك بنشاط في تصميم وتنفيذ الخطط التي تؤدي إلى تعافي البنية التحتية، والأصول وسبل العيش.
- جمع وتنظيم ونشر الدروس المستفادة حول تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة في سيناريوهات الكوارث السابقة، بالإضافة إلى الممارسات الجيدة بشأن جهود الاستجابة التي تم تطويرها باستخدام هذا النهج.
- يجب على المسؤولين عن التخطيط التأكد من أن برامج التعافي تتسق مع الأولويات طويلة المدى، بما في ذلك عدم ترك أحد خلف الركب، والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة من الكوارث. وإلى حد كبير، يمكن التخطيط لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار قبل وقوع الكارثة. *يجب مراعاة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المراحل*. هذا أمر أساسي لإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود في مواجهة الكوارث.

س ١.١٠ إعادة الإعمار والتأهيل الشامل
سؤال
هل تهدف إعادة الإعمار والتأهيل بعد الكوارث إلى بناء مجتمع يسهل الوصول إليه وأكثر شمولاً، من خلال المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؟
تعليقات
يجب مراعاة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة في جميع مراحل عمليات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل. إطار سنداي بموجب النقطة الخامسة. "دور أصحاب المصلحة"، النقطة الفرعية ٣، تنص على أن "الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم مهمون في تقييم مخاطر الكوارث وفي تصميم وتنفيذ الخطط المصممة وفقًا لمتطلبات محددة، مع الأخذ في الاعتبار، من بين أمور أخرى، مبادئ التصميم الشامل."
الإجابات
٣ - تشارك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات الفاعلة الأخرى التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية بنشاط في عمليات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل والاحتياجات المتباينة والمتقاطعة للسكان، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات ومعظم الفئات الأخرى المعرضة للخطر.
٢ - تشارك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات الفاعلة الأخرى التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية جزئيًا في عمليات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل ويتم دمج الاحتياجات المتباينة والمتنوعة إلى حد جيد.
١ - تشارك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات الفاعلة الأخرى التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية في عمليات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل على أساس مخصص، حيث يتم دمج الاحتياجات المتباينة بشكل طفيف.
٠ - منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات الفاعلة الأخرى التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية ليست جهات فاعلة نشطة في عمليات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

س ٢.١٠ مجموعة الدروس المستفادة
سؤال
هل توجد عمليات واضحة للتعلم من الإخفاقات التي تعقب وقوع أي كارثة، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة / التأثير على الأشخاص ذوي الإعاقة مع مراعاة عوامل أخرى مثل الجنس والعمر والدخل والتوزيع الجغرافي؟ هل توجد آليات / عمليات واضحة وفعالة لدمج هذه الدروس في تصميم وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار؟
تعليقات
يساهم تقييم الاستجابة وفرص التحسين (أي إعادة البناء بشكل أفضل) بعد حالة الطوارئ أو الكارثة بشكل كبير في التخطيط لجهود إعادة الإعمار وتنفيذها، ويوفر إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة فرصة لتحسين الأنظمة والخدمات مع جعلها أكثر شمولاً وتمثيلًا، وفي نفس الوقت يمكِّن أيضًا من تجنب مخاطر الكوارث المستقبلية أو التخفيف منها.
الإجابات
٣- تم وضع عمليات واضحة للتعلم من أي كارثة أو حدث طارئ معين، لا سيما فيما يتعلق بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والتأثير المتباين لمثل هذه الأحداث. وقد تحملت الحكومة المحلية هذه المسؤولية وأنشأت آليات وعمليات واضحة وفعالة لدمج هذه الدروس في تصميم وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.
٢ - توجد عمليات لتعلم الدروس بشكل منهجي ونشرها من أجل تحديد فرص التحسين بعد وقوع أي كارثة، لا سيما فيما يتعلق بمشاركة و / أو التأثير على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى، ولكن هذه المعلومات تأتي من الجهات الفاعلة الخارجية البلدية.
١- هناك دروس معينة حول مشاركة و / أو تأثير الأشخاص ذوي الإعاقة يتم تعلمها ومشاركتها، ولكن ليس بطريقة منهجية أو هادفة.
٠ - الدروس المستفادة ليست مخططة أو مؤسسية أو ناتجة عن غرض محدد وتعتمد على مبادرة أفراد معينين.
وسائل التحقق (الشرح والأدلة)
إجراءات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
الكيان المسؤول
الوقت المخصص

المرفق ١: المصطلحات

التعاريف الواردة في المسرد التالي مستمدة من مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة والصحة (ICF) وفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث (OIEWG)[11].

جدول 1 : المصطلحات والشرح

لمصطلحات	لشرح
إمكانية الوصول	تعني إمكانية الوصول منح الوصول المتكافئ للجميع. وبدون القدرة على الوصول إلى المرافق والخدمات الموجودة في المجتمع، لن يتم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل. وتشمل هذه أشياء مثل السلالم، ونقص المعلومات بتنسيقات يسهل الوصول إليها مثل برايل ولغة الإشارة، والخدمات المجتمعية المقدمة في شكل لا يستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة فهمه.
الحواجز	جميع العوامل الموجودة في بيئة الشخص التي تحد من الأداء وتؤدي إلى الإعاقة، سواء بسبب وجودها أو غيابها.
قوانين البناء	مجموعة من المراسيم أو اللوائح والمعايير ذات الصلة تهدف إلى تنظيم جوانب التصميم والبناء والمواد والتعديل وشغل الهياكل اللازمة لضمان سلامة الإنسان ورفاهيته، بما في ذلك مقاومة الانهيار والأضرار.
القدرة (*) حسب التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة (**) حسب المصطلحات المقترحة من قبل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR).	إنه "نظام" يشير، كمؤهل، إلى أعلى مستوى ممكن من الأداء يمكن لأي شخص تحقيقه في وقت معين، في أحد المجالات المدرجة في النشاط والمشاركة. يتم قياس القدرة في بيئة معيارية أو موحدة وبالتالي تعكس قدرة الفرد على التكيف مع البيئة. يمكن استخدام مكون العوامل البيئية لوصف خصائص هذه البيئة المعيارية أو الموحدة. * مزيج من جميع نقاط القوة والسمات والموارد المتاحة داخل منظمة أو جماعة أو مجتمع لإدارة مخاطر الكوارث والحد منها وتعزيز القدرة على الصمود. **
الاتصال	يشمل "الاتصال" اللغات، وعرض النص، وطريقة برايل، والاتصال اللمسي، والطباعة الكبيرة، وأجهزة الوسائط المتعددة التي يمكن الوصول إليها، بالإضافة إلى اللغة المكتوبة، والأنظمة السمعية، واللغة البسيطة، ووسائط الكلام الرقمية وغيرها من الأساليب والوسائل والأشكال المعززة أو البديلة للاتصال، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن الوصول إليها.
الإعاقة	الإعاقة هي مفهوم متطور ناتج عن التفاعل بين الأشخاص ذوي الإعاقات والحواجز السلوكية والبيئية التي تمنع مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.
إدارة مخاطر الكوارث	إدارة مخاطر الكوارث هي تطبيق سياسات واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث لمنع مخاطر الكوارث الجديدة، والحد من مخاطر الكوارث الحالية وإدارة المخاطر المتبقية، مما يساهم في تعزيز القدرة على الصمود والحد من خسائر الكوارث.
الحد من مخاطر الكوارث	يهدف الحد من مخاطر الكوارث إلى منع مخاطر الكوارث الجديدة والحد منها وإدارة المخاطر المتبقية، وكلها تساهم في تعزيز القدرة على الصمود وبالتالي في تحقيق التنمية المستدامة.
الاستجابة	الإجراءات المتخذة مباشرة قبل الكارثة أو أثناءها أو بعدها مباشرة لإنقاذ الأرواح وتقليل الآثار الصحية وضمان السلامة العامة وتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للأشخاص المتضررين.
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)	وثيقة الأمم المتحدة الدولية لحقوق الإنسان أو القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم. تلتزم الأطراف في الاتفاقية بتعزيز وحماية وضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة الكامل بحقوق الإنسان وضمان تمتعهم بالمساواة الكاملة أمام القانون.

[11] https://www.preventionweb.net/files/50683_oiewgreportenglish.pdf

لمصطلحات	لشرح
اللغة	تعني اللغة المنطوقة ولغة الإشارة وغيرها من أشكال الاتصال غير اللفظي.
التخفيف	التقليل أو الحد من الآثار السلبية لحدث خطير.
المشاركة	انخراط الشخص في موقف الحياة. وهي تمثل منظور المجتمع عن الأداء.
الأشخاص ذوو الإعاقة	يشمل الأشخاص ذوو الإعاقة أولئك الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأمد والتي، بالتفاعل مع مختلف الحواجز، قد تعيق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.
التأهب	المعرفة والقدرات التي طورتها الحكومات ومنظمات الاستجابة والتعافي والمجتمعات والأفراد للتنبؤ بفعالية والاستجابة والتعافي من آثار الكوارث المحتملة أو الوشيكة أو الحالية.
التعافي	استعادة أو تحسين سبل العيش والصحة، وكذلك الأصول والنظم والأنشطة الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع أو المجموعة المتضررة من الكوارث، بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة و"إعادة البناء بشكل أفضل"، لتجنب أو تقليل مخاطر الكوارث في المستقبل.
الصمود	قدرة أي نظام أو مجتمع أو مجموعة معرضة للمخاطر على مقاومة واستيعاب واحتواء والتكيف والتحول والتعافي من آثار الخطر في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، بما في ذلك من خلال الحفاظ على الهياكل الأساسية وترميمها من خلال إدارة المخاطر.
قيود المشاركة	هذه هي المشاكل التي قد يواجهها الفرد عند الانخراط في مواقف الحياة. يتم تحديد وجود قيود على المشاركة من خلال مقارنة مشاركة ذلك الشخص بالمشاركة المتوقعة من شخص ليس لديه إعاقة في نفس الثقافة أو المجتمع.
تقييم مخاطر الكوارث	نهج نوعي أو كمي لتحديد طبيعة ومدى مخاطر الكوارث من خلال تحليل الأخطار المحتملة وتقييم الظروف الحالية للتعرض والضعف التي يمكن أن تلحق -مجتمعة-الضرر بالأشخاص والممتلكات والخدمات وسُبل العيش والبيئة التي يعتمدون عليها.
التصميم الشامل	يقصد بمصطلح "التصميم الشامل" تصميم المنتجات والبيئات والبرامج والخدمات بحيث يمكن لجميع الناس استخدامها، إلى أقصى حد ممكن، دون الحاجة إلى تعديلات أو تصميم متخصص. لا يستبعد "التصميم الشامل" التكنولوجيا المساعدة لمجموعات معينة من الأشخاص ذوي الإعاقة، عند الحاجة.
الضعف	الشروط التي تحددها العوامل أو العمليات المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تزيد من قابلية الفرد أو المجتمع أو الأصول أو الأنظمة لتأثيرات المخاطر.

المرفق ٢: لمحة عن المدينة أو الحكومة المحلية

بالإضافة إلى المعلومات العامة حول المدينة أو الحكومة المحلية، ومن أجل ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات التخطيط المحلية، من المهم أيضًا الحصول على معلومات كمية وبيانات دقيقة ومحدثة لتسهيل اتخاذ القرار القائم على الأدلة. يدعو إطار سِنداي والمؤشرات التي حددتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تصنيف البيانات حسب الجنس والعمر والإعاقة ومستوى الدخل، من بين أمور أخرى.

يُقترح جمع المعلومات التالية:

جدول 2 : نموذج بيانات المدينة المصنفة عن الأشخاص ذوي الإعاقة

لمحة عن المدينة	العدد الإجمالي و / أو النسبة المئوية من إجمالي السكان	مصدر المعلومات
عدد الأشخاص ذوي الإعاقة (معدل الانتشار التقديري)		
معلومات مفصلة حسب الدخل (تحت خط الفقر)		
المعلومات مصنفة حسب الجنس		
المعلومات مصنفة حسب العمر		
المعلومات مصنفة حسب نوع الإعاقة (ضعف جسدي، ضعف حسي، ضعف إدراكي، إعاقة ذهنية، مرض عقلي، وأي شكل من أشكال الأمراض المزمنة)		
المعلومات مصنفة حسب الحي أو الوحدة السكنية		

التعليق: يمكن أن يشكل نقص البيانات الإحصائية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام، والبيانات الموثوقة على وجه الخصوص، تحديًا كبيرًا. ترجع المعضلة الإحصائية، من بين عوامل أخرى، إلى استخدام المنهجيات التي لا يتم توحيدها دائمًا، ونقص البيانات المصنفة على مستوى الأسرة، وسرية هذه البيانات. لأسباب مختلفة، لا تتوفر بيانات انتشار الإعاقة في جميع البلدان، وغالبًا ما تفتقر إلى المستوى المرغوب من التفصيل على المستوى المحلي. ومع ذلك، فإن بعض الحكومات المحلية لديها مثل هذه البيانات.

وعلى هذا النحو، لأغراض الإحصاء وجمع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك لتحديد نوع ودرجة الإعاقة، من المفيد النظر في أسئلة فريق واشنطن المتعلقة بتأدية الوظائف.[12] وأدوات المسح الأسري مثل المسح النموذجي الخاص بالإعاقة الذي طورته منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.[13] من ناحية أخرى، إذا لم تكن هذه البيانات متاحة، فيمكن إجراء تقدير باستخدام:

أ) بيانات من التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية حول الإعاقة (٢٠١١)،[14] التي تقدر الانتشار العالمي بنسبة ١٥ ٪ من إجمالي السكان الذين يعانون من شكل من أشكال الإعاقة، أو ب) إذا كانت هذه البيانات متاحة من خلال التعداد أو المسح

[12] https://www.washingtongroup-disability.com/fileadmin/uploads/wg/Documents/Questions/Washington_Group_Questionnaire_-_2_-_WG_Extended_Set_on_Functioning.pdf

[13] https://www.who.int/news-room/questions-and-answers/item/model-disability-survey

[14] https://www.who.int/publications/i/item/9789241564182

الوطني[15] (على الرغم من البيانات الحساسة على المستوى المحلي)، يمكن عمل إسقاط إحصائي. قد لا تكون البيانات التي تم الحصول عليها دقيقة تمامًا، ولكنها مع ذلك ستوفر تقديرًا سيساعد في توجيه العمل المحلي بطريقة أكثر شمولاً.

بالإضافة إلى ذلك، من أجل فهم أفضل للمخاطر المتباينة والآثار المحتملة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، من الضروري إجراء تقييم نوعي لوضعهم، من خلال تحديد الظروف المعيشية لهؤلاء الأشخاص وأسرهم، والعوائق التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، وكذلك تجاربهم في الكوارث أو أحداث الطوارئ الماضية والدروس المستفادة منها. يُقترح أن يتم جمع هذه المعلومات بالاشتراك مع الموظفين العموميين المشاركين في الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs).

جدول 3 : نموذج حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في المدينة/الحكومة المحلية

تجارب الكوارث السابقة	الحواجز الرئيسية التي يواجهونها	الوضع الاجتماعي والاقتصادي

تحديد أصحاب المصلحة والمجموعات ذات الصلة

يرجى ذكر المجموعات ذات الصلة وممثليها الذين ساهموا في جمع المعلومات؛ يرجى تحديد ما إذا كانت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أو المنظمات التي تعمل من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة قد شاركت.

جدول 4 : نموذج معلومات المجموعات ذات الصلة (معلومات أصحاب المصلحة)

معلومات الاتصال	نوع المنظمة	الاسم

تعليق: منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPD) هي جهات فاعلة رئيسية من أجل الصمود.

[15] إذا كان كلاهما متاحًا، فمن الأفضل استخدام مسح وطني يركز على الإعاقة، حيث قد تكون التعدادات محدودة فيما يتعلق بعدد الأسئلة المتعلقة بالإعاقة وقد تستند المنهجية إلى الضعف بدلاً من أداء الوظائف؛ حيث من المرجح أن توفر مثل هذه الاستبيانات توصيفات ديموغرافية أكثر تعقيدًا وتفصيلاً.

المرفق ٣: معلومة إضافية

معلومات أساسية

تقدر توقعات التوسع الحضري العالمي (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٤) أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيعيش ما يقرب من ٩٤٠ مليون شخص من ذوي الإعاقة في المدن، وهو ما يمثل ١٥٪ من سكان المناطق الحضرية البالغ عددهم ٦.٢٥ مليار.[16] بالنسبة إلى التقرير العالمي حول الإعاقة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١)[17]، فإن أكثر من مليار شخص، أو ١٥٪ من سكان العالم، يعانون من شكل من أشكال الإعاقة في جميع أنحاء العالم، من بينهم ما يقرب من ٢٠٠ مليون يعانون من صعوبات كبيرة في تأدية الوظائف[18]. كما يسلط التقرير الضوء على ما يلي: "(أ) في جميع أنحاء العالم، يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من نتائج صحية أسوأ، وإنجازات تعليمية أقل، ومشاركة اقتصادية أقل، ومعدلات فقر أعلى من الأشخاص غير المعوقين. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون عوائق في الوصول إلى الخدمات التي اعتبرها الكثير منا منذ فترة طويلة أمرًا مفروغًا منه، بما في ذلك الصحة والتعليم والتوظيف والنقل بالإضافة إلى المعلومات. تتفاقم هذه الصعوبات في المجتمعات الأكثر حرمانًا" (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١). بالإضافة إلى ذلك، أثبتت الكوارث أنها تؤدي بشكل غير متناسب إلى تفاقم الظروف غير المواتية التي يعيش فيها الأشخاص ذوو الإعاقة.

استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة[19] (UNDIS) هي نتاج عملية بدأها الأمين العام في أبريل ٢٠١٨ لتعزيز إمكانية الوصول على مستوى النظام للأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم حقوقهم (الأمم المتحدة، ٢٠١٨). وقد تم تصميمها بما يتماشى مع الاعتراف بالحاجة الملحة لمنظومة الأمم المتحدة لتحسين أدائها فيما يتعلق بإدماج الإعاقة. تسعى استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة إلى دعم الدول الأعضاء لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب والوصول إلى مَن هم أبعد ما يكون عن الركب من خلال جميع ركائز الأمم المتحدة. تمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة (UNDIS)، فإن تعميم نهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع الإعاقة، إلى جانب تدابير محددة أخرى، سيضع اهتمامات وخبرات الأشخاص ذوي الإعاقة كبُعد أساسي في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين.

إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠[20] يدعو إلى إشراك المجتمع بأسره وتعاونه في عمليات الحد من مخاطر الكوارث والحاجة إلى ممارسات متعددة القطاعات وشاملة وسهلة الوصول للحد من مخاطر الكوارث. كما أنه يعزز التفاعل بين مختلف مستويات الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، في تصميم وتنفيذ سياسات وخطط ومعايير الحد من مخاطر الكوارث. لعدة سنوات، عمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) على تعزيز نهج شامل فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة والجندر والثقافات والمجموعات الأخرى الأكثر تعرضًا للخطر تاريخيًا في العمليات والسياسات الرئيسية؛ وتنسيق الجهود بنشاط لدمج نهج شامل للإعاقة في تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، وفقًا لمبادئه التوجيهية.

في عام ٢٠١٣، كشف مسح عالمي حول الإعاقة والكوارث شارك فيه أكثر من خمسة آلاف مستجيب[21] عن الصعوبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الإخلاء الفوري دون صعوبة في حالة وقوع كارثة مفاجئة (٢٠٪ فقط يمكنهم فعل ذلك)،

---

[16] https://www.un.org/en/development/desa/publications/2014-revision-world-urbanization-prospects.html

[17] https://apps.who.int/iris/handle/١٠٦٦٥/٤٤٥٧٥/

[18] وفقًا *للتصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة* (ICF) الوارد في التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية حول الإعاقة، والذي يفهم أداء الوظائف والإعاقة على أنهما تفاعل ديناميكي بين الظروف الصحية والعوامل السياقية، الشخصية والبيئية على حد سواء.

[19] https://www.un.org/en/content/disabilitystrategy/

[20] https://www.undrr.org/publication/sendai-framework-disaster-risk-reduction-2015-2030

[21] تم إجراء المسح كجزء من اليوم الدولي للحد من الكوارث لعام ٢٠١٣ تحت عنوان التعايش مع الإعاقة والكوارث وإشراك ٥،٤٥٠ شخصًا يمثلون ٥٢٪ من النساء و ٤٨٪ من الرجال من ١٢٦ دولة، وكشف المسح أنه في جميع أنحاء العالم، ذكر الأشخاص الذين يعانون من إعاقة أنه نادرًا ما يتم استشارتهم بشأن احتياجاتهم. في الواقع، يمكن لـ ٢٠ في المائة فقط الإخلاء على الفور ودون أي صعوبة في حالة حدوث كارثة مفاجئة، ويمكن للباقي القيام بذلك ولكن بدرجة ما من الصعوبة وهناك ٦ في المائة لم يتمكنوا من الإخلاء على الإطلاق. وسترتفع نسبة أولئك الذين يمكنهم الإخلاء دون أي صعوبة من ٢٠٪ إلى ٣٨٪ لو تم منحهم الوقت الكافي.ومع ذلك، أعرب ٥٨٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة عن أنهم سيظلون يواجهون بعض الصعوبات أو صعوبة كبيرة في الإخلاء، بينما لا يزال ٤٪ غير قادرين على الإخلاء. وقد كشف هذا الاستبيان الرائد أيضًا أن ٧١٪ من المستجيبين ليس لديهم خطة استعداد شخصية للكوارث وأن ٣١٪ فقط لديهم دائمًا شخص يساعدهم على الإخلاء بينما ١٣٪ لم يكن لديه من يساعدهم. **فقط ١٧٪ من المستجيبين كانوا على دراية بخطة إدارة الكوارث في مدينتهم أو بلدتهم أو مجتمعهم، وقال ١٤٪ فقط إنهم تمت استشارتهم بشأنها. في الوقت نفسه، أعرب ٥٠ في المائة من المستجيبين عن رغبتهم في المشاركة في إدارة الكوارث المجتمعية،** في حين أعرب ٢١ في المائة عن ترددهم، وقال ٢٤ في المائة إنهم لم يفعلوا ذلك.

وعدم وجود خطة إخلاء شخصية (٧١٪ لم يكن لديهم خطة إخلاء) ونقص المعرفة حول وجود خطة لإدارة الكوارث في مدينتهم / بلدتهم / مجتمعهم (فقط ١٧٪ علموا بها وتمت استشارة ١٤٪ فقط). بعد هذه النتائج، قالت مارغريتا والستروم (الأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٠٨-٢٠١٥): نتائج هذا الاستبيان مروعة. إنه يكشف بوضوح أن السبب الرئيسي وراء معاناة عدد غير متناسب من الأشخاص ذوي الإعاقة وموتهم في الكوارث هو أن احتياجاتهم يتم تجاهلها وإهمالها من قِبل عملية التخطيط الرسمية في غالبية الحالات. غالبًا ما يُتركون معتمدين كليًا على لطف ورحمة العائلة والأصدقاء والجيران من أجل بقائهم وسلامتهم".

بالرجوع إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[22] (CRPD) مبدأ المشاركة الكاملة والفعالة والإدماج في المجتمع، يجب أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة الفرصة، على قدم المساواة مع الآخرين، للمشاركة بنشاط في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بالسياسات والبرامج، وكذلك في المنتديات التي تثار فيها قضايا التنمية الدولية. تنص المادة ١١ من الاتفاقية على ما يلي: *تتخذ الدول الأطراف، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، جميع التدابير اللازمة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر، بما في ذلك حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية وحدوث الكوارث.*

وفقًا لشبكة إدارة مخاطر الكوارث الشاملة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC DiDRM Network)لقد ثبت أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتم استبعادهم عادةً من جميع المراحل التقليدية لإدارة مخاطر الكوارث. وفي مرحلة التحليل، يتم تجاهل الأشخاص ذوي الإعاقة ولا يشكلون جزءًا من عمليات التخطيط. وفي مرحلة التخفيف، يتم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة فعليًا من أنظمة الإنذار والتحذير وخطط الطوارئ وعمليات تنمية القدرات. وفي مرحلة الاستجابة، تكون أنظمة المعلومات والاتصالات غير كافية، ولا تؤخذ الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار في عمليات الإجلاء، وتميل الملاجئ المؤقتة إلى الافتقار إلى الشروط الأساسية للوصول إليها. أخيرًا، في مرحلة التعافي، يتم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من عملية صنع القرار ويتم تجاهل احتياجاتهم الخاصة".[23]

يتعلق أول مبدأ شامل تم طرحه لأغراض هذا الملحق **بالمشاركة الهادفة**. تقر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأن "الأشخاص ذوي الإعاقة يشملون أولئك الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأمد والتي قد تعوق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين". وتدعو الدول الأطراف إلى المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في جميع مجالات الحياة، وتزويد الأشخاص بالوسائل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية والتكنولوجية وغيرها من الوسائل اللازمة لأعلى درجة من الاستقلالية، بما في ذلك من خلال التدابير التشريعية والإدارية المناسبة وغيرها. تعني المشاركة الهادفة أيضًا الاعتراف بالتنوع بين الأشخاص ذوي الإعاقة، ليس فقط فيما يتعلق بالإعاقة نفسها، ولكن من حيث الجنس والعمر والعِرق والإثنية ومستويات الدخل والاعتبارات الجغرافية وغيرها، إلى جانب التقاطع بين هذه التصنيفات.

فيما يتعلق باستراتيجيات الصمود الشاملة على المستوى المحلي، ينبغي أن تكون المشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة، بصفتهم أصحاب حقوق، حاضرة في كل عمل ومكون ونشاط وفي جميع مراحل وضع البرامج (التقييم والتخطيط والتنفيذ والتقييم)، واحترام مبادئ الاستقلالية والتمثيل الذاتي.[24] في مثل هذه العمليات، قد يتم التمثيل الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة أيضًا من خلال منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (ODPs).

المبدأ الشامل الثاني المشار إليه هنا هو **إمكانية الوصول** . لكي تكون المشاركة الهادفة فعالة، يجب تحديد الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة والسعي إلى المشاركة النشطة والتمثيلية لمجموعات مختلفة من الجهات الفاعلة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب ضمان الوصول الملائم وفي الوقت المناسب إلى المعلومات وإلى الأماكن المادية التي تتم فيها الأنشطة. يجب أيضًا أن تضمن الحكومات المحلية أيضًا أن تكون المشاركة آمنة ومحترمة وتعزز الاستقلال فضلاً عن الاستقلال الذاتي.

---

[22] https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities

[23] http://desastresydiscapacidad.net/en

[24] يشجع التمثيل الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة على مشاركتهم في أماكن صنع القرار، ويُقترح تحديد الهيئات والعمليات والمنظمات المحلية، من بين آخرين، التي طورت عمليات رؤية الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي عززت التمثيل الذاتي بحيث يكون الأشخاص ذوو الإعاقة هم الذين يعبرون عن مطالبهم واهتماماتهم ومطالباتهم.

بعبارة أخرى، لا يمكن تحقيق المشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم إلا عندما يتم النظر في إمكانية الوصول بجميع أبعادها. بهذه الطريقة، سوف يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة بنشاط في صياغة استراتيجيات محلية شاملة.

النطاق

يجب استخدام هذا ***الملحق الخاص بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة*** جنبًا إلى جنب مع بطاقة قياس القدرة على الصمود في المدن[25]. ويهدف إلى تعزيز الإدماج وإمكانية الوصول في البيئة الحضرية، بحيث لا يتخلف أي شخص من ذوي الإعاقة عن الركب. وعلى هذا النحو، فإن التعديلات المقترحة هنا تتماشى مع المبادئ السبعة للتصميم الشامل.[26] في حين أن مبادئ الإدماج واسعة، إلا أن هذه الوثيقة تستند إلى المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بدور "أصحاب المصلحة" على النحو المبين في إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠. [27]وللأغراض المطروحة، فإن نقطة البداية لتنفيذ هذا الملحق هي التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة، وفهم أن احتياجاتهم متباينة، وأن الشمولية تتطلب اهتمامًا خاصًا لضمان مراعاة هذه الاحتياجات والمساهمات المتباينة بشكل كامل.

الإطار التنظيمي

تم اعتماد **إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠** من قِبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ لتحقيق "الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسُبل العيش والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والشركات والمجتمعات والبلدان". من بين أمور أخرى، ينص إطار سِنداي[28] علي:

> "إن الحد من مخاطر الكوارث يتطلب مشاركة وشراكة من المجتمع بأسره. كما يتطلب التمكين والمشاركة الشاملة والمتاحة وغير التمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين بشكل غير متناسب من الكوارث، ولا سيما الأكثر فقراً. يجب دمج المنظور الجندري والعمر والإعاقة والمنظور الثقافي في جميع السياسات والممارسات، ويجب تعزيز قيادة النساء والشباب. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحسين العمل التطوعي المنظم للمواطنين". (الفقرة ١٩ د)

> "يتطلب الحد من مخاطر الكوارث اتباع نهج متعدد المخاطر واتخاذ قرارات شاملة مستنيرة بالمعلومات الخاصة بالمخاطر على أساس التبادل المفتوح ونشر البيانات المصنفة، بما في ذلك حسب الجنس والسن والإعاقة، وكذلك على أساس معلومات مخاطر يسهل الوصول إليها وحديثة ومفهومة وقائمة على العلم وغير حساسة ، تكملها المعارف التقليدية". (الفقرة ١٩ ز)

> "إن تمكين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة من القيادة العامة وتعزيز نهج الاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار القائم على المساواة بين الجنسين ويمكن الوصول إليه، يُعدُّ أمرًا أساسيًا. لقد أثبتت الكوارث أن مرحلة التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، التي تحتاج إلى الاستعداد قبل وقوع أي كارثة، هي فرصة حاسمة "لإعادة البناء بشكل أفضل"، بما في ذلك من خلال دمج الحد من مخاطر الكوارث في تدابير التنمية، مما يجعل الدول والمجتمعات قادرة على الصمود أمام الكوارث. " (الفقرة ٣٢)

---

[25] https://www.unisdr.org/campaign/resilientcities/toolkit/article/disaster-resilience-scorecard-for-cities

[26] الاستخدام العادل، والمرونة في الاستخدام، والاستخدام البسيط والسهل، والمعلومات الملموسة، والتسامح مع الخطأ، والجهد البدني المنخفض والحجم والمساحة للنهج والاستخدام.

[27] https://www.undrr.org/publication/sendai-framework-disaster-risk-reduction-2015-2030

[28] انظر القسم الثالث. المبادئ التوجيهية والقسم الخامس. دور أصحاب المصلحة، على التوالي

"الأشخاص ذوو الإعاقة ومنظماتهم مهمون في تقييم مخاطر الكوارث وفي تصميم وتنفيذ الخطط المصممة وفقًا لمتطلبات محددة، مع الأخذ في الاعتبار، من بين أمور أخرى، مبادئ التصميم الشامل." (الفقرة ٣٦iii).

تشير **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)** إلى أن الدول الأطراف يجب أن تضمن للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق السياسية وفرصة التمتع بها على قدم المساواة مع الآخرين، وفي هذا الصدد يجب أن تعزز بنشاط بيئة يمكن فيها للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة بشكل فعال وكامل في إدارة الشؤون العامة، دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وتشجيع مشاركتهم في الشؤون العامة (المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة).

إعلان دكا[29] يسعى إلى "تعزيز التعاون بين الحكومات (المحلية والوطنية) ووكالات التنمية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمهنيين والمواطنين النشطين والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين للعمل معًا وضمان التنفيذ الفعال للإدماج في إطار سِنداي على جميع المستويات للحد من المخاطر ومنع وتقليل عواقب الكوارث على الأشخاص ذوي الإعاقة."[30]

يرتبط هذا ***الملحق الخاص بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة*** أيضًا **بأهداف التنمية المستدامة،**[31] ويستجيب بشكل خاص للهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد من أوجه عدم المساواة. والأهم من ذلك، أن الدول والحكومات المحلية التي تعطي الأولوية للحد من أوجه عدم المساواة والضعف وعدم الأمان تكون أكثر استعدادًا للاستجابة لهذه الاحتياجات في أوقات الأزمات.

الإطار المفاهيمي

لقد تطور فهم الإعاقة من الناحية المفاهيمية من النماذج الطبية والاجتماعية، حيث تعتبر النماذج الطبية الإعاقة نتيجة لمرض أو صدمة أو مشكلة صحية، في حين ترى النماذج الاجتماعية أنها قضية اجتماعية. تُفهم الإعاقة حاليًا على أنها نتيجة التفاعل بين العوامل المختلفة الخاصة بالفرد والبيئة والمجتمع وهذا يتوافق بشكل وثيق مع فكرة الحواجز الموجودة في البيئة المذكورة أعلاه فيما يتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

من منظور حقوق الإنسان، يُقترح أن الممارسات التمييزية والثقافية والاجتماعية الإقصائية الموجودة في العلاقات الإنسانية، قد شكلت حواجز أمام تنمية الأشخاص ذوي الإعاقة، مما جعلهم في موضع ضعف وفاقم من ظروف ضعفهم.

تشمل الحواجز التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة عوامل مثل المساحات المادية والبيئات التي لا يمكن الوصول إليها، ونقص التقنيات المساعدة المناسبة، والوصمات المتأصلة والمواقف السلبية للسكان تجاه الإعاقة، والخدمات والسياسات التي تفتقر إلى أو تعيق مشاركتهم في جميع مجالات الحياة. وتتفاقم هذه الحواجز بسبب سياقات الفقر وسوء التغذية والأوبئة والعنف والهجرة والأمية والبطالة، من بين أمور أخرى. بهذا المعنى، يُقترح هنا إزالة الحواجز السلوكية، والاجتماعية، والمادية، والحضرية، والمعمارية، وتلك الخاصة بالاتصال والمعلومات. ويتم التركيز على الحاجة إلى بناء بيئات وخدمات اجتماعية تكون في متناول جميع الناس حتى يتمكنوا، بناءً على تقرير مصيرهم، من تحديد عملية التنمية الخاصة بهم.

ونظرًا لوجود أنواع مختلفة من الإعاقة، يوصى بالرجوع إلى التصنيف الرسمي المستخدم من قِبل السلطة المختصة أو من خلال الهيئة الصحية في كل دولة. ومع عدم الإخلال بذلك، يمكننا أن نذكر على سبيل المثال:

---

[29] https://www.preventionweb.net/news/dhaka-call-inclusion-drr

[30] http://dkconf18.modmr.gov.bd/wp-content/uploads/2018/05/Dhaka-Declaration-2018.pdf

[31] الهدف ٤ بشأن التعليم الجيد الشامل والعادل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛ الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع؛ الهدف ١٠، الذي يسعى إلى الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها من خلال تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة؛ الهدف ١١ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومستدامة؛ والهدف ١٧ في إشارة إلى التصنيف حسب الإعاقة. المصدر.
https://www.un.org/development/desa/disabilities/about-us/sustainable-development-goals-sdgs-and-disability.html

- الإعاقة الجسدية
- الإعاقة الحسية
- الإعاقة العقلية أو الذهنية.

بهذه الطريقة، سيكون هناك فهم واضح لأنواع الإعاقة المختلفة والمبادئ التوجيهية الموضوعة بشأن قضايا الإعاقة في كل بلد.

يقدم الملحق ١ تعريفات مشتركة للمصطلحات المتعلقة بالإعاقة والحد من مخاطر الكوارث.

شكر وتقدير

اعتمد هذا الملحق على خبرة ومعرفة مجموعة من الخبراء. صاغ كارلوس كايزر من *ONG Inclusiva* النسخة الأولى من هذه الوثيقة. تم توفير التنسيق العام والاعتبارات الفنية من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي من قبل جينيفر جورالنيك وجوانا جرانادوس ألكالا وكليمنت دا كروز، بالإضافة إلى دعم المراجعة من أدريانا كامبيلو وكريستوبال لوبيز ماسيل.

تم توفير المدخلات أيضًا من قِبل:

- ستيفاني دانينمان دي بالما، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)
- اميلي تيسيرينك (منظمة الإنسانية والشمول، H&I)
- ماريو بورونكاجاس (شبكة أمريكا اللاتينية للمنظمات غير الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، RIADIS)
- ألبرتو جوميز سوسايتا (ASB،Arbeiter-Samariter-Bund Deutschland eV)
- سانتياغو تارابوس (مستشار مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR))
- أنتوني داتين (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، PAHO)
- جوردون راتراي (المنتدى الأوروبي للإعاقة)

تم دعم تصميم التخطيط وتطويرأداة Excel لهذا الملحق من قبل المعهد العالمي للتعليم والتدريب (GETI) التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR): موتاريكا بروكسابونج، ييجين ليو(متدربة)

يود مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أن يعرب عن تقديره لمانحيه الأساسيين على دعمهم؛ السويد واليابان والنرويج وسويسرا وفنلندا. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نقر بالدعم المالي المقدم من فنلندا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا على وجه التحديد لدعم الإعاقة في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) وبرنامج جعل المدن قادرة على الصمود(MCR2030) .

معلومات الاتصال

بخصوص أي استفسار بخصوص هذا الملحق، يرجى الاتصال بنا على-
https://mcr2030.undrr.org/who-we-are/contact-mcr2030